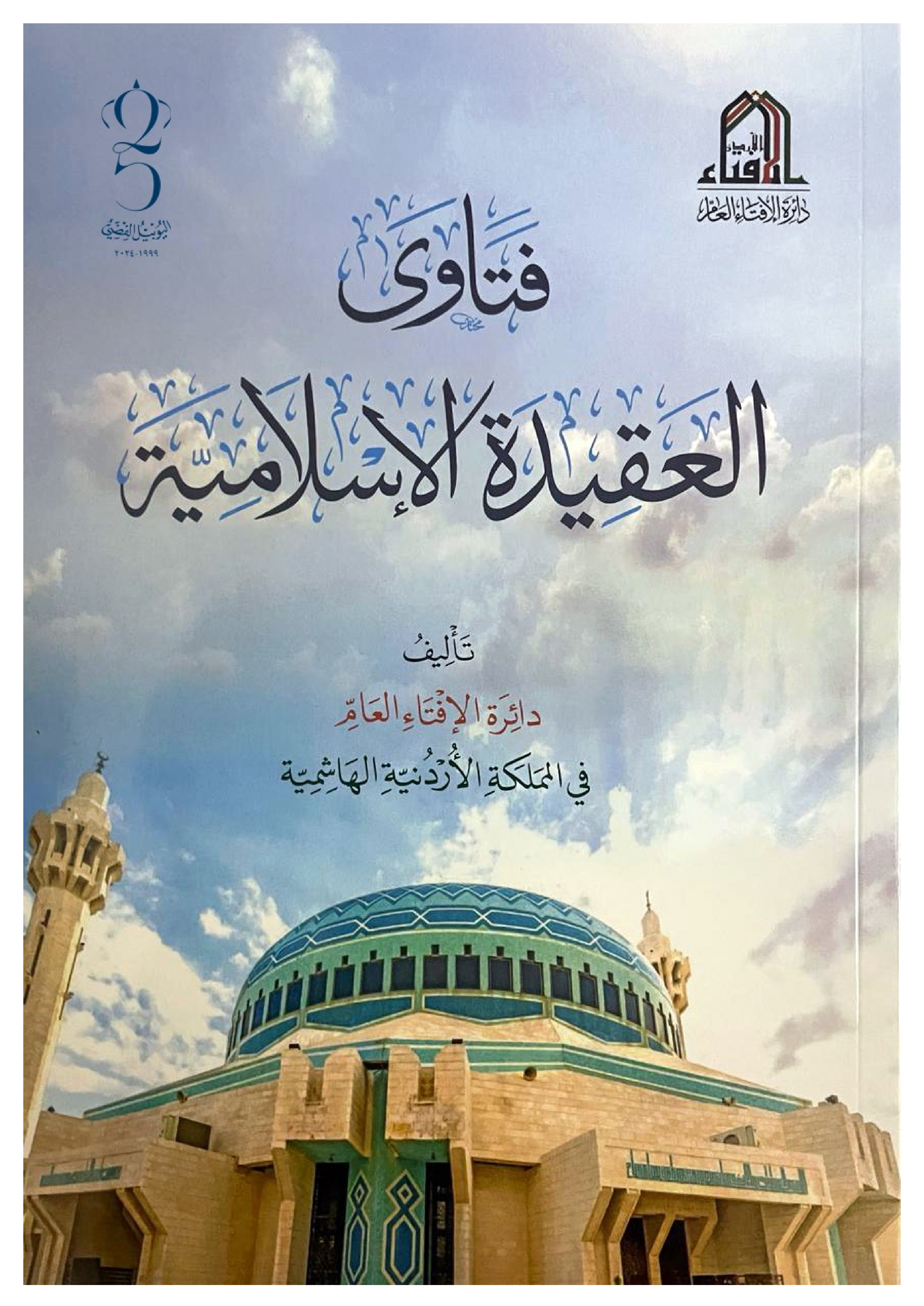


دائرة الإفتاء العام
اليوبيل الفضي
١٩٩٩-٢٠٢٤
فتاوى
العقيدة الإسلامية
تأليف
دائرة الإفتاء العام
في المملكة الأردنية الهاشمية

فتاوى
العقيدة الإسلامية

بيانات الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية

الأردن، دائرة الإفتاء العام.
فتاوى العقيدة الإسلامية، دائرة الإفتاء العام ـ الأردن، عمّان، ٢٠٢٣م.
١١٢ ص، قياس القطع : ١٧×٢٤ سم.
الواصفات: الفتاوى/ الأحكام الشرعية/ الاجتهاد (فقه إسلامي)/ العقيدة الإسلامية.
التصنيف العشري (ديوي) : ٢٦٩
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٦٤٣٠/ ١٢/ ٢٠٢٣)
الرقم المعياري الدولي (ISBN) : ٩٧٨-٩٩٢٣-٧٦٦-٠٢-٦



الطَّبْعَةُ الأولَى
١٤٤٥هـ = ٢٠٢٤م

فتاوى العقيدة الإسلامية

تأليف

دائرة الإفتاء العامّ

في المملكة الأردنيّة الهاشميّة




بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فإنه من المعلوم أن من أهم المهمات على المسلم أن يؤدي ما عليه من فرائض الدين، وأن يمتثل لما أوجبه الله تعالى عليه من الأمور الدينية والدنيوية، ومن أهم هذه الأمور على الإطلاق معرفة العقيدة الصحيحة؛ وذلك لما لها من أثر كبير على عقل الإنسان وفكره، وعمله وخُلُقه، وتعامله مع الناس جميعًا.

ولذلك فإن دائرة الإفتاء العام الأردنية تقدم بين يدي القراء والمثقفين خلاصة ما وردها من أسئلة دينية وفتاوى تتعلق بمسائل الاعتقادات، سواء كانت في باب معرفة الله تعالى من مسائل الإلهيات، أو باب النبوات وما يتعلق بساداتنا الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم من صفاتهم وأحوالهم وأخبارهم، أو باب الغيبيات والسمعيات مما جاء في الكتاب والسنة؛ مما ينبغي على المسلم أن يعرفه.

وكذلك نعرِض جملة من الفتاوى العَقَدية في باب خاص بمسائل الفِرَق والملل والنِّحَل، وباب أخير فيما ما قد يطرحه بعض الناس من شبهات فكرية.

ونقدم هذه الفتاوى في خمسة أبواب تشمل الموضوعات السابقة، وقد اخترنا لكل فتوى من هذه الفتاوى عنوانًا يعبر عن مضمونها، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويجعلنا والقارئين من عباده الصالحين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دائِرَة الإفْتَاءِ العَامّ

باب الإلهيات

١ـ عقيدة المسلم في الله تعالى:

السؤال:

قرأت في بعض كتب العقائد أنه يجب على المكلَّف أن يعرِفَ ما يجب لله تعالى، وما يستحيل عليه، وما يجوز، وأن المكلَّف يشمل الذكر والأنثى؛ فهل هذا الكلام صحيح شرعًا؟ وهل يجب على النساء أن يتعلَّمن العقائد المذكورة كما يجب على الرجال، أم أن المعتمد خلاف ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، أوجب الشرع الشريف على المكلفين معرفة الله تعالى؛ لقوله عز وجل: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقول الله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الحديد: ١٧].

ومعرفة الله إنما تتحقق للمكلَّف بأن يُثبت لله تعالى ما يجب من صفات الكمال، وأن ينفي عنه ما يستحيل من صفات النقص، ويحكم بجواز أفعاله من إيجاد وإعدام، وإحياء وإماتة، وخَلق وبعث، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۞ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۞ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٢-٤٤].

يقول صاحب «جوهرة التوحيد»:

فَكُلُّ مَنْ كُلِّفَ شَرْعًا وَجَبَا عَلَيــهِ أن يَعْرِفَ مَا قَدْ وَجَبَا
لِلهِ والجائِــزَ والمُمْتَنِعَـــا وَمِثْـلَ ذا لِرُسْلِـهِ فاسْتَمِعَـا

وأصل المعرفة المطلوبة شرعًا للمكلف يكون بأن ينظر ويفكر في آيات الله تعالى وعظيم خَلقه، فيتوصل بذلك النظرِ إلى المعرفة الصحيحة؛ فالنظر الموصل إلى المعرفة واجب؛ لأن ما يتوقف عليه الواجبُ واجبٌ، وقد قال الله تعالى في الأمر بالنظر: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وقد بيَّن الإمام التفتازاني أن النظر واجب بدليل وجوب المعرفة شرعًا، قال: «الواجب المطلق الذي هو المعرفة، وكل مقدور يتوقف عليه الواجب المطلق فهو واجب شرعًا»[١].

وأما المكلف فهو كل بالغ عاقل، مهما كان وصفه بعد ذلك؛ فالرجل والمرأة مكلفان بمعرفة الله تعالى والنظر الموصل إليها، قال إمام الحرمين الجُويني: «الناس في الإسلام قسمان؛ مكلف وغير مكلف؛ فالمكلف هو العاقل البالغ، حرًّا كان أو عبدًا، ذكرًا كان أو أنثى، فيصح إسلامه بنفسه، ولا يُتصوَّرُ أن يتبع في الإسلام غيره»[٢].

وقال الشيخ البيجوري: «(**كلُّ مَن كُلِّفَ**): أي كل فرد من المكلفين، ذكرًا كان أو أنثى»[٣].

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام (١: ٤٥).
(٢) نهاية المطلب (٨: ٥١٩-٥٢٠).
(٣) جوهرة التوحيد (١: ٧٧) باختصار.

وينبغي أن يُعلم أن العلماء لم يشترطوا في المؤمن أن يحقق النظر التفصيلي والترتيب العقلي للدلائل والمسائل، بل أوجبوا النظر الإجمالي فقط، وهو ما لا يخلو عنه عوامُّ الناس من المكلفين؛ فكلهم يستدل في نفسه ـ وإن لم يتلفظ بلسانه ـ على وجود الله بحسَب مستواه وقدرته، ولو فُرِضَ وجود مكلف لم ينظر البتة، بل كان مقلدًا محضًا؛ فإنهم يعدُّونه مقصِّرًا في بعض ما يجب عليه من التكاليف الفرعية، فيكون بذلك مؤمنًا عاصيًا، وقد أشار العضُد الإيجي إلى الاكتفاء بالنظر الإجمالي، فقال: «فمن كان مصدقًا حقيقةً كان عالمًا بهذه الأمور كلها، وإن لم يكن له تنقيح الأدلة وتحريرها؛ فإن ذلك ليس شرطًا في العلم والخروج عن التقليد»[1].

وعليه؛ يجب على كل مكلف ذكرًا أو أنثى أن يعرف الله تعالى بمعرفة ما يجب له تعالى من الصفات الواجبة؛ كالوجود، والقِدم، والبقاء، والوحدانية، وتنزهه عن صفات المخلوقات، واتصافه بالعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام والحياة، وتنزيهه عن الاتصاف بصفات الأجسام والأعراض من الحدود، والغايات، والجهات، والتغير، والانتقال، ونحوها، وأن يعرف الرسل بما يجب لهم من الصدق والأمانة والتبليغ والفَطانة، وأن يؤمن بما ثبت عن الله تعالى ورسوله ﷺ من الأمور الغيبية التي لا يتوصَّلُ لها العقل إلا بواسطة السمع، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) المواقف (٣: ٥٤٨).

٢ـ موقف المسلم في أيام الابتلاء وأهمية معرفة الله في ثبات المؤمن:

السؤال:

ما موقف المسلم عند وقوع الابتلاء؟ وهل للعقيدة الإسلامية والعبادات والدعاء دور في الأزمات التي تحيط بالناس؟ وما الحكمة الإلهية فيما يخلقه الله تعالى من الأمراض والأوبئة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وقوع الابتلاءات في حياة الإنسان من سنن الله تعالى في الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥، ١٥٦].

وقد أرشدنا النبي ﷺ إلى ما ينبغي أن يفعله المؤمن في زمن الفتنة والابتلاء، قال عليه الصلاة والسلام: «بادروا بالأعمالِ فتنًا كقطعِ الليلِ المُظلِمِ، يُصبِحُ الرجُلُ مُؤمِنًا ويُمسي كافِرًا، أو يُمسي مُؤمِنًا ويُصبِحُ كافِرًا، يبيعُ دِينه بعرضٍ مِن الدُّنيا»، رواه مسلم، فينبغي المداومة على الطاعات الواجبة؛ كالمحافظة على الصلاة والصيام والزكاة، وحفظ حقوق الناس، وكف الأذى عنهم، والالتزام بالتعليمات الاحترازية الصادرة لتنظيم الأمور وترتيب حياة الناس، كما ينبغي التقرب إلى الله تعالى بالنوافل؛ كالصدقات والتبرعات وقيام الليل والدعاء والذكر والصلاة على النبي ﷺ، وغير ذلك.

وأما العقيدة الإسلامية الصحيحة فهي أهم ما في الدين الإسلامي، وهي مبنية على الأدلة العقلية والنقلية القويمة، وهي تُرشِدُ المؤمنَ إلى التصرفات

الفُضلى عند وقوع الابتلاء في حياته، فتجعل الإدراك الصحيح والتوكل على الله تعالى والزهد في الدنيا ومتاعها وشهواتها أساسًا لتصرفاته، فترى المؤمن الحق بإدراكه الصحيح عاملًا بعلمه لا يشارك في مواطن الجهل والطيش، وتراه بتوكُّله على الله لا يتهافت على شيء من الدنيا مهما كانت حاجته ماسّة، وتراه بزهده وإيثاره لا ينافس على شيء، بل يتمنى الخير للآخرين، ولا يمنعه من هذه الأخلاق أيُّ ظرف قد يمر به، قال الله تعالى في وصف الأنصار من الصحابة رضي الله عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

وحاصل العقيدة الإسلامية الراسخة في قلب المؤمن: أن الله تعالى هو الفاعل المختار الخالق لكل شيء من نفع أو ضر، وأنه لا تأثير لأحد سوى الله في هذه الدنيا الفانية، فبهذه العقيدة ينعدم من قلب المؤمن الشح والبخل والحسد والأنانية وحب الذات، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٤٠]، فتجد الأمة المتحلية بهذه العقيدة متضامنةً متآزرةً متماسكةً، لا تزعزعها الفتن والأزمات والاضطرابات، بل يحرص كلُّ مؤمن كلَّ الحرص على مصلحة الأمة، ويقدمها على مصلحته الشخصية؛ لأنه يعلم أن الله تعالى قادر على خرق العادات لأوليائه المؤمنين، وإكرامهم بالكرامات العظيمة.

وأما وقوع الأوبئة والأمراض المُعدية فهو أمر يقع بإرادة الله تعالى ومشيئته وحكمته العالية، وقد أرشدنا النبي ﷺ إلى بعض هذه الحِكَم؛ فقد

ورد عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله ﷺ عنِ الطاعون، فأخبرها «أنّه عذابٌ يبعثُه الله على مَن يشاءُ، وأن الله جعلَه رحمةً للمُؤمِنين، ليس مِن أحدٍ يقعُ الطاعونُ، فيمكُثُ في بلدِهِ صابِرًا مُحتسِبًا، يعلَمُ أنّه لا يُصيبُه إلا ما كتب الله لهُ؛ إلا كان له مِثلُ أجرِ شهيدٍ»، رواه البخاري.

فمِن حِكَمِ الله تعالى من وقوع الأمراض والأوبئة أن ينفِّذ الله تعالى مشيئته في عقاب أقوام ورحمة أقوام، ومن الحِكَم أيضًا أن يرفع الله درجات أقوام، قال النبي ﷺ: «إن العبد إذا سبَقَت له مِن الله منزِلةٌ لم يبلُغها بعملِهِ؛ ابتلاه الله في جسدِهِ، أو في مالِهِ، أو في ولدِهِ، ثمَّ صبَّره على ذلك، حتّى يُبلِّغَه المنزِلةَ التي سبَقَت له مِن الله تعالى»، رواه أبو داود والطبراني.

ومن حِكَمِ الله سبحانه أن يمحِّص إيمان المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ * وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢، ٣].

ومن حِكَمِ الله تعالى أن يزيد المؤمنين عِلمًا وخُلُقًا وتبصُّرًا بحقيقة الدنيا الفانية، يدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وعليه فإن من أهم ما يقوم به المؤمن في مثل هذه الظروف ـ بعد أخذ الاحتياطات اللازمة، والالتزام بالتعليمات ـ أن يدعوَ الله تعالى موقنًا به، متوكّلًا عليه، عالمًا بأن ما قدَّره الله كائن لا محالة، فلا يعتريه في ذلك شك أو ريب، وقد أرشدنا النبي ﷺ إلى أهمية الدعاء والضراعة وطلب المدد من الله تعالى؛

فقال: «اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بك مِن البرَصِ، والجُنونِ، والجُذامِ، ومِن سيِّئِ الأسقامِ»، رواه أبو داود.

فينبغي للمؤمن اليقِظ صاحب العقيدة القوية أن يفقه عن الله تعالى مراداته في كل حال من الأحوال، ويكون قلبه كالجبل الراسخ، والطود الشامخ، لا تهزُّه صعوبة الموقف، بل يعلم يقينًا أن الله تعالى لا يخلق شيئًا إلا وله فيه حكمة بالغة؛ ليكون ذلك إيقاظًا للناس من غفلتهم وشهواتهم، ثم هو سبحانه يتداركهم برحمته وفضله، فيعفو عنهم ويرزقهم ويجعل عاقبة أمرهم خيرًا لهم، قال رسول الله ﷺ: «عجبًا لأمرِ المؤمنِ، إنّ أمرَه كُلَّه خيرٌ، وليس ذاك لأحدٍ إلا للمُؤمنِ، إن أصابته سرّاءُ شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضرّاءُ صبر فكان خيرًا لهُ»، رواه مسلم، والله تعالى أعلم.

* * *

٣ـ وجوب معرفة الله تعالى معرفة يقينية جازمة:

السؤال:

قرأت في بعض الكتب أن الله موجود، لكن لا يمكن أن نعرفه بالأدلة العقلية، ويكفي أن نعترف به قلبيًّا ووجدانيًّا بدون أدلة فعلية تُثبت وجوده، وأنا صراحةً مقتنع بهذا الأمر، وسألتزم به أخلاقيًّا بشكل صارم تمامًا. سؤالي: هل القناعة الداخلية بالإله بدون أدلة حقيقية كافٍ في الدين الإسلامي، وندخل الجنة بعدها إن شاء الله تعالى؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، أوجب الشرع الشريف على المكلفين معرفة الله تعالى معرفة يقينية جازمة ثابتة بالدليل العقلي الصحيح؛ لقوله عز وجل: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ومعرفة الله تعالى الواجبة في الإسلام هي الإيمان بمقتضى الشهادتين: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله)؛ أي: التصديق بالله تعالى؛ بمعرفة ما يجب له من صفات الكمال، وما يستحيل عليه من صفات النقص، والتصديق بما جاء عن النبي ﷺ على وجه التسليم والإذعان.

وأما إثبات وجود الله تعالى بالشك أو الظن والتخمين فلا يعدُّ معرفة بالله، ولا عِلمًا به سبحانه؛ لأن مَن شك أو ظن لم يُسَمَّ عالمًا، فلو فُرِضَ مكلفٌ يُثبت وجود الله ظنًّا أو شكًّا فذلك غير مقبول منه، ولا يعدُّ ذلك محقّقًا للمطلوب، قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٦].

والحق الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة وعليه كثير من فِرَقِ المسلمين أن إثبات وجود الله تعالى ليس ممتنِعًا، بل هو أمر اعتقادي ممكن الحصول، بل حاصل بالفعل بالأدلة العقلية، خلافًا لبعض الفلاسفة والحداثيين، قال السيد الجرجاني: «إمكان معرفة الله تعالى فرعُ إفادة النظرِ العِلمَ مطلقًا»[1]،

---

(١) شرح المواقف للجرجاني (١: ٢٥٩).

وقال العطار: «(قوله: الحاصل عندهم...) تعريض بمن نفى حصول العلم عن النظر مطلقًا، وهم السُّمَنيّة، أو لا يفيد إلا في الهندسيات والحسابيات، وهم المهندسون، أو لا يفيد في معرفة الله، وهم الملاحدة»[١].

وينبغي أن يُعلَمَ أنّ الشرع لم يشترط على المكلف أن يعرف الله تعالى بالنظر التفصيلي في الدلائل والمسائل، بل أوجب النظر الإجمالي فقط، وهو ما لا يخلو عنه عوامُّ الناس من المكلفين، فكلهم يستدل في نفسه ـ وإن لم يتلفظ بلسانه ـ على وجود الله بحسب مستواه وقدرته، ولو فُرِضَ وجودُ مكلف لم ينظر البتة، أي: لم يبحث في الدليل، بل كان مقلدًا محضًا؛ فإنهم يعدّونه مقصرًا في بعض ما يجب عليه من التكاليف الفرعية، فيكون بذلك مؤمنًا عاصيًا، وقد أشار العضد الإيجي إلى الاكتفاء بالنظر الإجمالي، فقال: «فمن كان مصدقًا حقيقةً كان عالمًا بهذه الأمور كلها، وإن لم يكن له تنقيح الأدلة وتحريرها؛ فإن ذلك ليس شرطًا في العلم والخروج عن التقليد»[٢].

وعليه؛ فإن الإسلام يوجب على المكلَّف حتى يكون مؤمنًا أن يصدِّق بالله تعالى عن جزم ويقين، ولا يقبَلُ منه مجرَّدَ تخمين ظني قلبي أو وجداني لا يقوم على أساس، ولو قارن ذلك التزامٌ بالأخلاق والمكارم والأفعال الحسنة في الظاهر، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع (١: ١٧٢).
(٢) المواقف (٣: ٥٤٨).

٤ـ كل ما سوى الله مخلوق سواء صنعه الإنسان أم غيره:

السؤال:

أنا أم طالب بالثاني الابتدائي، وأنا أقوم بتدريس ابني، لاحظت في الدرس الذي يتعلق بسيدنا إبراهيم عليه السلام نصًّا يقول: إن الأصنام مخلوقات لا تضر ولا تنفع، فهل يصح وصف الأصنام بأنها مخلوقات؟ أليست حجرًا، والحجر هو المخلوق؟ أليست من صنع الإنسان؟ فكيف نسمي ما صنعه الإنسان مخلوقًا؟ هل نستطيع تسمية الكمبيوتر والثلاجة والبيت مخلوقات؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، كل ما سوى الله تعالى مخلوق، سواء بقي على أصل خلقته التي خلقه الله تعالى عليها، أم قام الإنسان أو غيره من المخلوقات بإعمال الصنعة فيه، وتحويله عن أصل خِلقته إلى هيئة أخرى؛ فمعنى كلمة «مخلوق» غير مقصور على أول ما وُجِدَ في هذا الكون، وليس مقصورًا على الأحياء من المخلوقات فقط، بل كل ما وُجِدَ ـ بعد أن لم يكن موجودًا ـ فهو مخلوق، سواء صنعه الإنسان أم غيره، وسواء كان من الأحياء أو الجمادات.

وقد دلت الأدلة الشرعية العقلية والنقلية على هذه القاعدة؛ فإن كل مخلوق لا بدَّ له من خالق موجد، ونص القرآن الكريم على ذلك: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقول النبي ﷺ: «إن اللهَ خلَقَ كلَّ صانعٍ وصنعتَه»[١].

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (رقم: ١٠٢)، وصححه الحافظ ابن حجر في «فتح =

ولذا فلا مانع من وصف الأصنام بأنها مخلوقات؛ لأنها فعلًا كذلك، وكل ما سوى الله عز وجل فهو مخلوق، والله تعالى أعلم.

* * *

٥ـ حكم سؤال: «أين الله؟» وكيفية الجواب عنه

السؤال:

ماذا أجيب ولدي الذي يسألني: أين الله؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الإسلام دين الله تعالى الذي ارتضاه للناس كافّةً خاتمًا للشرائع السماوية، متمّمًا به مكارم الأخلاق، مراعيًا به فطرة الإنسان وكرامته، وكل صاحب سؤال حقُّه أن يطرح سؤاله بحرية، وكل سؤال مهما كان موضوعه فله في الإسلام جواب؛ لأن منهج الإسلام متكامل مبني على الحوار والحكمة والمجادلة بالتي هي أحسن، قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، والأطفال في الأسرة يجب أن يعطوا حقهم في التفكير والإجابة على استفساراتهم، ومن الخطأ نهيهم عن ذلك.

وإذا سأل الطفل: «أين الله؟» فيجاب بأن الله أكبر من كل شيء، وأنه أعظم من كل مكان، وأنه سبحانه لا يحويه شيء، بل هو سبحانه وتعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويجب على الوالدين

= الباري» (١٣: ٥٠٧).

والمربِّين والمدرسين أن يغرسوا في قلوب الأبناء أن الله تعالى ليس مشابهًا للمخلوقات، منزَّه عن كل وصف لا يليق به، وذلك بالعبارات التي تناسب مستواهم العقلي والمعرفي.

وأما حكم استعمال عبارة «أين الله؟»؛ فهي في الأصل غير جائزة شرعًا؛ لأن المعنى الحقيقي في اللّغة للفظ «أين» السؤال عن المكان، والله تعالى لا يجوز عليه الحلول في المكان أصلًا، وأمّا إن قصد بلفظ «أين» المعنى المجازي؛ وهو السؤال عن المكانة والمنزلة فجائز شرعًا، وقد ورد هذا المعنى في كلام عثمان رضي الله عنه أنه تكلم عنده صعصعة بن صوحان فأكثر، فقال: أيها الناس، إن هذا البَجْباجَ النّفّاج لا يدري ما الله ولا أين الله...، معناه: أن حاله في وضع لسانه من إكثار الخطل وما لا ينبغي أن يقال كل موضع كحال من لا يدري أن الله سميع لكل كلام، عالم بما يجري في كل مكان[1].

وقد وردت عبارة «أين الله» أيضًا في حديث الجارية الذي جاء فيه: «قال: وكانت لي جارية ترعى غنمًا لي قِبلَ أُحدٍ والجوّانيةِ، فاطّلعتُ ذات يوم، فإذا الذئب قد ذهب بشاةٍ مِن غنمها، وأنا رجل مِن بني آدم، آسَفُ كما يأسفون، لكني صككتها صكّةً، فأتيت رسول الله ﷺ، فعظَّم ذلك عليَّ، قلتُ: يا رسول الله، أفلا أُعتِقُها؟ قال: «ائتِني بها»، فأتيتُه بها، فقال لها: «أين الله؟»، قالت: في السماءِ، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتِقها؛ فإنّها مؤمنةٌ»، رواه مسلم.

وقال الحافظ ابن فورك في شرح هذا الحديث[2]: «ظاهر اللغة يدل أن

---

(١) الفائق في غريب الحديث (١: ٧٨). (٢) (ص١٥٨، بتصرف).

«أين» موضوعة للسؤال عن المكان، وهذا هو أصل هذه الكلمة، غير أنهم قد استعملوها عن مكان المسؤول عنه في غير هذا المعنى؛ وذلك أنهم يقولون عند استعلام منزلة المستعلم عند من يستعلمه: أين منزلة فلان منك؟ وأين فلان من الأمير؟ واستعملوه في استعلام الفرق بين الرتبتين بأن يقولوا: أين فلان من فلان؟ وليس يريدون المكان والمحل، بل يريدون الاستفهام عن الرتبة والمنزلة؛ فإذا كان ذلك مشهورًا في اللغة احتمل أن يقال: إن معنى قوله ﷺ «أين الله؟» استعلام لمنزلته وقدره عند الجارية وفي قلبها؛ أي: هو رفيع الشأن عظيم المقدار».

وجاء في «معالم السنن»[1] للخطابي: «هذا السؤال عن أمارة الإيمان وسمة أهله، وليس بسؤال عن أصل الإيمان وصفة حقيقته، ولو أن كافرًا يريد الانتقال من الكفر إلى دين الإسلام فوصف من الإيمان هذا القدر الذي تكلمت به الجارية لم يصر به مسلمًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، ويتبرى من دينه الذي كان يعتقده».

وقال الإمام النووي في «شرح مسلم»[2]: «قوله ﷺ: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان، **أحدهما**: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات، **والثاني**: تأويله بما

---

(١) معالم السنن للإمام الخطابي (١: ٢٢٢).

(٢) شرح الإمام النووي على صحيح مسلم (٥: ٢٤).

يليق به؛ فمن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل هي موحدة تقرُّ بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء، كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلِّين، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي بين أيديهم، فلما قالت: في السماء، علم أنها موحدة، وليست عابدة للأوثان».

وعليه فإن الله تعالى منزَّه عن أن يحويه المكان، أو يسأل عنه بـ«أين» بمعناها اللغوي الظاهر، وهو الاستعلام عن المكان، فإنه خالق المكان والزمان، ومن الواجب أن نعلم ذلك للأطفال، وأن نجيبهم على أسئلتهم بما يناسب قدراتهم، وبما يعرِّفهم أن الله تعالى منزَّه عن مشابهة المخلوقات، والله تعالى أعلم.

* * *

٦ـ معنى عبارة: «الله بائن عن خلقه»

السؤال:

ما تفسير العبارة الآتية التي ترد في كتب العقائد الإسلامية: «الله بائن عن خلقه»؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، إن الكلام في ذات الله تعالى وصفاته أمرٌ على درجة كبيرة من الأهمية؛ فلا ينبغي للمسلم أن يخوض فيه بدون علم، بل الواجب على المكلف على سبيل الإجمال أن يعتقد أن الله

تعالى واجب الوجود، مستحق لجميع صفات الكمال والجلال، منزَّه عن مشابهة المخلوقات؛ وذلك لقول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأمّا تفصيلًا؛ فإن وصف الله تعالى بأنه «بائن من خلقه» ورد في كتب علماء أهل السنة والجماعة، وهو يحتمل معنيين؛ أحدهما مقبول، والآخر باطل، أما المعنى المقبول: فهو أن الله تعالى لا يُشبِهُ شيئًا من مخلوقاته، ولا يماثلها، ولا يوصف بأنه فوق العالم، أو أن بينه وبين العالم مسافة، وهذا هو المعنى المراد في كتب أهل السنة، وأمّا المعنى الباطل الذي يريده المجسِّمة فهو أن يكون الله خارج العالم بجهة، أو متباعدًا عنه بمسافة.

وقد جاءت الإشارة إلى هذين المعنيين، وإبطال معنى البينونة بالمسافة والجهة في كتاب «الأسماء والصفات»[١] للحافظ البيهقي رحمه الله تعالى: «... وهو أن الله مستوٍ على عرشه، وأنه فوق الأشياء بائن منها، بمعنى أنها لا تحُلُّه ولا يحُلُّها، ولا يمسُّها ولا يُشبهها، وليست البينونة بالعزلة، تعالى الله ربنا عن الحُلول والمماسَّة علوًّا كبيرًا»، وقال الإمام الطحاوي في العقيدة المجمع عليها: «وتعالى الله عن الحدودِ والغاياتِ، والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ، لا تحويهِ الجهاتُ السِّتُّ كسائرِ المبتدَعاتِ».

وقد يتوهَّم بعض الناس أن قول أهل السنة والجماعة من السلف والخلف: إن الله تعالى «بائن من خَلقه، وليس داخل العالم ولا خارجه أو فوقه بمسافة»؛ قولٌ مخالف للعقل والمنطق، وهذا التوهُّم غير صحيح؛ لأن

---

(١) الأسماء والصفات للإمام البيهقي (٢: ٣٠٩).

هذا الكلام مبني على تصور أن الله جسم، كما يقول المجسّمة، فيصح عندئذٍ القول بأنه إمّا أن يكون داخل العالم أو خارجه، لكن أهل السنة والجماعة ينفُون الجسمية عن الله تعالى، بل يعتقدون أن الله موجود منزَّه عن مشابهة المخلوقات ومماثلة الأجسام، ومنزَّه عن لوازم الجهة والتحيز، فإذا لم يكن الله تعالى جسمًا أصلًا فلا يصح وصفه بأنه داخل العالم أو خارجه؛ لأن هذه خاصة من خواص الأجسام، فلا توصف بها إلا الأجسام، وذلك كما أنه لا يلزم أن يوصف الحائط بالعمى أو البصر؛ لأنه ليس من الأحياء حتى يوصف بإحدى الصفتين، بل تنتفيان عنه ضرورة، فكذلك الله تعالى لا يوصف بشيء من صفات الأجسام؛ لأنه ليس بجسم، قال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى: «اعلم أنا ندعي وجود موجود لا يمكن أن يشار إليه بالحس أنه هاهنا أو هنالك، أو نقول: إنا ندعي وجود موجود غير مختص بشيء من الأحياز والجهات، أو نقول: إنا ندعي وجود موجود غير حالٍّ في العالم ولا مباين عنه في شيء من الجهات الست التي للعالم، هذه العبارات متفاوتة والمقصود من الكل شيء واحد»[1].

والعقيدة الإسلامية الصحيحة توجِب على المسلم أن يعتقد أن الله تعالى منزَّه عن المكان والجهة والتحيز، وأنه يستحيل أن يكون الله تعالى جزءًا داخلًا في العالم حالًّا فيه، أو جسمًا خارجًا عن العالم منفصلًا عن المخلوقات بمسافة أو جهة أو استقرار حسِّي؛ وذلك كله لأن مذهب التجسيم باطل، ويستلزم بطلان ألوهية الله تعالى، جاء في كتاب «الأسماء والصفات» للحافظ

---

(١) أساس التقديس (ص١٥).

البيهقي[1]: «لأن اسم الإله إذا ثبت فكلُّ وصف يعود عليه بالإبطال وجب أن يكون منفيًّا بثبوته، والتشبيه من هذه الجملة؛ لأنه إذا كان له من خَلقه شبيه وجب أن يجوز عليه من ذلك الوجه ما يجوز على شبيهه، وإذا جاز ذلك عليه لم يستحق اسم الإله، كما لا يستحقه خَلقه الذي شبهه به، فتبيَّن بهذا أن اسم الإله والتشبيه لا يجتمعان، كما أن اسم الإله ونفي الإبداع عنه لا يأتلفان، وبالله التوفيق».

وعليه فإن ورود لفظ «بائن من خلقه» في كتب أهل السنة ينبغي أن يُحمَلَ على معنى أن الله تعالى موجودٌ منزَّهٌ عن كل ما لا يليق به من الجسمية ولوازم الجهة والتحيز ومشابهة الخلق أو مماثلتهم، ولا يجوز فهمه أن الله تعالى خارج العالم بجهة أو مسافة؛ لأن ذلك خلاف قول أهل السنة والجماعة وإجماعهم، والله تعالى أعلم.

* * *

٧ـ الله خالق كل شيء في العالم بما في ذلك الخير والشر:

السؤال:

هل يصح نسبة ما يقع للإنسان من الشر لله عز وجل؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، كل شيء في الوجود فإنه واقع بقدر الله تعالى، سواء كان خيرًا أو شرًّا، فالخير والشر مخلوقان لله،

(١) الأسماء والصفات للإمام البيهقي (١: ٢٣٦).

وهـذا مـن كمـال علمه وقدرته جل جلاله، إلا أنه ليس من الأدب نسـبة الشـر والضرِّ لله تعالى، وإن كان سبحانه هو خالقه وموجده، قال الله تعالى على لسان إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، فنبي الله إبراهيم عليه السلام لم يقل: وإذا أمرضني، وقال جل جلاله حكاية عن أيوب: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

ومن وقع منه الشـر فليس معنى ذلك أن الله حمله عليه، ورضيه له، وإنما وقع ذلك باختيار العبد وكسبه، قال النووي رحمه الله في «شرحه على مسلم»[1]: «مذهـب أهـل الحـق أن كل المحدثات فعـل الله تعالى وخلقه، سـواء خيرها وشرها». انتهى.

وجاء في «حاشـية الصاوي على جوهرة التوحيد»[2]: «(فخالقٌ لعبدِه وما عَمِـل): أي: فحيث كان الخير والشـر من الله؛ فهـو الخالق لعبده، والمراد منه كل مخلـوق، والمعنـى أن الله خالـق لعبيده وما عملوه من خير أو شـر اختيارًا أو اضطـرارًا، وليـس للعبـد إلا مجرد الميل حالة الاختيـار؛ ولذا طُلب بالتوبة والإقـلاع والنـدم، واسـتحق التعزير والحـدود، والثواب والعقـاب، وهذا هو الكسب». انتهى.

وفـي «حاشـية البيجوري علـى جوهرة التوحيـد»[3]: «مـع أن الفعل خيره وشـره لله؛ فالأدب ألا يُنسَـبَ له إلا الحسـن، فيُنسَـب الخير لله، والشـر للنفس كسـبًا، وإن كان منسـوبًا لله إيجادًا، قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَـنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ

(١) شرح الإمام النووي على صحيح مسلم (٦: ٥٩).
(٢) حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد (ص٢٣٠).
(٣) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (ص١٦٨).

وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أي: كسبًا كما يفسره قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، فرجوع للحقيقة»، والله تعالى أعلم.

* * *

٨ـ حكم إطلاق الأسماء على الله تعالى موقوف على الشرع:

السؤال:

ما حكم إطلاق اسم على الله عز وجل؟ وهل يجوز إطلاق اسم سرياني على الله تعالى؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، من الألفاظ والأسماء ما يدل على كمال، ومنها ما لا يدل على كمال، فما لا يدل على كمال لا يجوز إطلاقه على الله تعالى إلا إذا ورد في الشرع، ويقتصر إطلاقه على موضع وروده دون غيره، بخلاف ما دل على كمال، قال الإمام الحطاب رحمه الله: «اللفظ إما أن يدل على صفة كمال أو لا، فإن لم يدل على صفة كمال لم يجز إطلاقه على الله تعالى إلا أن يرد به الشرع، فيقتصر على ذكره في المواضع التي ورد فيها، وإن دل على صفة كمال فإن ورد الشرع به جاز إطلاقه على الله تعالى في الموضع الذي ورد فيه وفي غيره، وإن لم يرد به فمذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وعامة أهل السنة أنه لا يجوز أن يسمى الله تعالى إلا بما سمى به نفسه أو أجمعت الأمة عليه»[1].

---

(١) مواهب الجليل (١: ٢٠).

وهذا ما يقصده أهل السنة بقولهم: «إن أسماء الله تعالى توقيفية»، ومعنى ذلك أنه لا يجوز إطلاق اسم على الله تعالى إلا إذا ورد الإذن من الشرع بإطلاقه عليه.

ومصدر الإذن الشرعي القرآن والسنة وإجماع الأمة، ولا يُشترَطُ في جواز الإطلاق أن يكون الدليل قطعيًّا، بل يكفي في ثبوت ذلك كون الدليل صحيحًا، قال الإمام الزركشي رحمه الله: «لا يشترط في جواز الإطلاق الخبر القطعي، بل يُكتفى بالخبر الصحيح»[١].

ولهذا الأصل المقرَّر منع العلماء جواز إطلاق أسماء على الله تعالى مع ورود ما يرادفها في أسمائه تعالى، فيجوز أن يقال: يا جواد، ولا يجوز أن يقال: يا سخي، ولا أن يقال: يا عاقل، يا طبيب، يا فقيه، مع كونه تعالى عالمًا بالأمراض وأسبابها وطرق علاجها؛ إذ هو مسبِّبها وخالقها، وعالمًا بالأحكام الشرعية وعللها؛ إذ هو مصدرها وموحيها.

وعليه فلا يجوز إطلاق أسماء سريانية على الله تعالى لم يرد ذكرها في الشرع، ولا يجوز ذكر الله تعالى ولا دعاؤه بها، وخوفًا من أن تتضمن معاني لا تليق بالله تعالى، قياسًا على الرقى بغير العربية، قال الحافظ العراقي رحمه الله: «جميع الرقى جائزة إذا كانت بكتاب الله تعالى أو بذكره، ومنهي عنها إذا كانت باللغة العجمية، أو بما لا يُدرى معناه لجواز أن يكون فيه كفر»[٢]، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) معنى لا إله إلا الله (ص١٤١).

(٢) طرح التثريب (٨: ١٩٣).

٩ـ حكم وصف العبد بأنه يعشق الله عز وجل:

السؤال:

هل يجوز أن يقول العبد: إني أعشقُ اللهَ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، اختلف العلماء في حكم وصف العبد بأنه يعشق الله عز وجل، وذلك على قولين:

القول الأول: جواز هذا الإطلاق؛ لأن العشق في اللغة ـ كما جاء في «القاموس»[١] ـ: «عجب المحب بمحبوبه، أو إفراط الحب»، وقال الثعالبي في «فقه اللغة»[٢]: «هو اسم لما فضل عن المقدار الذي اسمه الحب». انتهى.

فإذا أطلق من جهة محبة العبد لله، وأُريدَ به الدلالة على المبالغة في محبة الله سبحانه وتعالى، مع تنزيهه عز وجل عن المعاني السلبية التي قد توحيها هذه الكلمة مما يكون بين الناس؛ فلا حرج في ذلك.

وعليه يُحمَلُ ما نجده في كتب العلماء مِنِ استعمال هذه الكلمة، كما يقول الإمام الغزالي رحمه الله: «اعلم أن من عرف الله أحبه لا محالة، ومن تأكدت معرفته تأكدت محبته بقدر تأكد معرفته، والمحبة إذا تأكدت سُمِّيَت عشقًا، فلا معنى للعشق إلا محبة مؤكدة مفرطة؛ ولذلك قالت العرب: إن محمدًا قد عشق ربه؛ لما رأوه يتخلى للعبادة في جبل حراء». انتهى من «إحياء علوم الدين»[٣].

---

(١) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص٩٠٩). (٢) فقه اللغة للإمام الثعالبي (ص١٢٩).
(٣) إحياء علوم الدين لحجة الإسلام الغزالي (٢: ٢٨٠).

القول الثاني: منع هذا الإطلاق؛ حملًا للعشق على أنه إفراط الحب بالقدر المفسد للطبع، كما يقول العز بن عبد السلام رحمه الله: «لا يجوز أن يُنسَبَ إلى الله تعالى أنه يعشق ويُعشَقُ؛ لأن العشق فساد في الطبع مُحيل لما لا وجود له، قال الأطباء: هو مرض سوداوي وسواس، يجلبه صاحبه إلى نفسه بالفكر في حسن الصور والشمائل، فمن أطلق هذا على محبته لله عُزِّر، وإطلاقه على محبة الله إياه أقبح وأعظم، فيعزر تعزيرًا أعظم من تعزير من أطلق هذا اللفظ على محبته لربه؛ إذ لا يوصف الإله إلا بأوصاف الكمال ونعوت الجلال التي ورد استعمالها في الشرع، فقال بعضهم: لا يُعبَّر عن ذاته ولا عن صفاته إلا بما عبَّر به عنها، وقال آخرون: بل يجوز ذلك؛ إذ لم يثبت المنع في كتاب ولا سنة، ومثال ذلك أن يقول: الله يعرف ويدري، مكان قول: الله يعلم، والفرق بين العشق والمحبة: أن العشق فساد يخيل أن أوصاف المعشوق فوق ما هي، ولا يتصور مثل هذا في حق الإله الذي يرى الأشياء ويعلمها على ما هي عليه، وكذلك لا يُطلق على حب العبد للرب؛ لاستعارة أنه يخيل للعاشق فوق كمال المعشوق، والله لا يفوقه أحد على كماله، فضلًا أن نتخيل أنه فوق كماله». انتهى من «فتاوى العز بن عبد السلام»[1]، والله تعالى أعلم.

* * *

١٠- كيفية فهم النصوص الدينية التي توهم تشبيه الله بالمخلوقات:

السؤال:

ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كلمات مثل: «يد الله،

---

(١) فتاوى العز بن عبد السلام (رقم: **١٩٢**).

عيني، استوى، يمكر الله، الله يستهزئ... إلخ» من الكلمات التي قد يتوهَّم بعض الناس منها ما لا يليق بالله تعالى، فكيف نتعامل مع هذه الكلمات؟ هل نثبت قدرًا من التشابه ونفوّض الكيفية؟ أم نفوِّض المعنى بالكلية؟ أم نتأولها؟ وهل يعدُّ التأويل تحريفًا؟ وهل كلها مذاهب مقبولة عند أهل السنة والجماعة؟ ولماذا جعلها الله تعالى في كتابه العزيز وهي مثار خلاف بين المسلمين؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الإيمان بالله تعالى يقتضي تنزيهه عن كل ما لا يليق به؛ كمشابهة المخلوقات والاتّصاف بصفات المحدثات من التركب والتحيُّز، وهذا ما تدل عليه النصوص المحكمة، كقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

وما ورد في كتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ من الألفاظ التي قد توهم ظواهرُها اللغوية تشبيهَ اللهِ تعالى بخلقه؛ لا يجوز حملها على ظاهرها اللغوي ومعناها الحقيقي؛ كلفظ العين واليد والوجه والاستواء وغيرها من الألفاظ التي وُضِعَت في اللغة العربية للدلالة على الأعضاء والجوارح، وتستلزم مشابهة الخلق، وإنما لم يجز حملُها على ما يظهر من حقيقتها اللغوية؛ لأن ذلك يوهم تشبيه الله بخلقه، قال ابن الجوزي الحنبلي منكرًا على المشبِّهة والمجسمة: «وقد أخذوا بالظواهر في الأسماء والصفات، فسمَّوها بالصفات

تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدث»[١].

وقد أجمع علماء أهل السنة والجماعة على أن السبيل في فهم هذه الآيات المتشابهة هو تنزيه الله تعالى؛ وذلك بصرف الآيات عن ظواهرها اللغوية التي تثبت لله تعالى ما لا يليق به، وتفسيرها بمعانٍ لائقة بجلال الله تعالى وكماله باستعمال أساليب العربية المتنوعة من استعارة ومجاز وتوسع؛ وذلك بردِّ هذه المتشابهات إلى الآيات المحكمات، مع نفي ما لا يليق بالله تعالى.

ولأهل السنة والجماعة من المفسرين والمتكلمين بعد التنزيه مذهبان في التعامل مع هذه الآيات؛ وهما: التأويل، أو التفويض، قال الإمام النووي الشافعي: «هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان: تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان، **أحدهما**: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات، **والثاني**: تأويله بما يليق به»[٢]، وجاء في «شرح المقدمة الحضرمية»[٣]: «وأما ما ورد في الكتاب والسنة مما يوهم جسمية أو جهة أو غيرهما مما هو منزَّه عنه، فمصروف عن ظاهره إجماعًا؛ لمخالفته للأدلة العقلية»، وقال الإمام اللقاني المالكي في «جوهرة التوحيد»:

وَكُلُّ نَـصٍّ أوْهَمَ التَّشْـبِيها أَوِّلْـهُ أوْ فَـوِّضْ وَرُمْ تَنزِيها

(١) دفع شبه التشبيه (ص١٩). (٢) شرح صحيح مسلم (٥: ٢٤).

(٣) شرح المقدمة الحضرمية المسمى بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم للإمام باعشن الحضرمي (١: ٥٥).

وقال الإمام النفراوي المالكي: «فعلم بما ذكرنا أن كلًّا من أهل الطريقتين تؤوِّل المتشابه بصرفه عن ظاهره لاستحالته، وافترقا بعد صرفه عن ظاهره المستحيل في بيان معناه على التعيين والتفصيل، فالسلف يفوِّضون علم ذلك لله تعالى، والخلف تؤوِّله تأويلًا تفصيليًّا؛ بحمل كل لفظ على شيء معين خاص»[1]؛ فالتفويض عند السلف هو صرف اللفظ عن حقيقته اللغوية؛ لأنها لا تجوز على الله تعالى أصلًا، ثم عدم الخوض في تعيين المعنى وتفصيله؛ لشدة تورُّعهم عن ذلك، وإن كان ذلك جائزًا في الشرع، ومنه يعلم أن التأويل التفصيلي ليس تحريفًا؛ إذ التحريف هو اختراع معانٍ لم يدل عليها الدليل الصحيح، وتناقض العقل والنقل.

وتلخيص القول أن السلف والخلف متفقون على نفي أي مشابهة بين الله تعالى وخلقه، ومتفقون على نفي كل ما لا يليق بالله تعالى، ولو كان ذلك المنفي واردًا في ظاهر آية كريمة أو حديث شريف، وإنما حصل الخلاف بين بعض السلف وبعض الخلف في تعيين المعنى المراد من هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة؛ فبعض السلف فوَّضوا وتوقفوا في بيان المعنى المراد، وبعض الخلف وضَّحوا المعنى المراد وبيَّنوه بحسَب الدلالات اللغوية، والأساليب العربية ودلالة السياق.

وإنما اختار بعض السلف مذهب التفويض لقلة الشُّبَه في زمانهم، ومعرفتهم بلسان العرب، واشتغال الناس بالعبادات، وتورُّعهم عن الخوض في التشبيه والتجسيم، فلما تغيَّر ذلك، وضعُفَ الفهم، واستعجم اللسان على

---

(١) الفواكه الدواني (١: ٥١).

الناس، ودخلت شُبه التشبيه والتجسيم؛ اختار كثير من الخلف طريقة التأويل، وأخذوا يبينون المعنى المراد بوضوح يقطع الشُّبه والاحتمالات.

وأمّا إذا انتشر الفهم الباطل لهذه النصوص المتشابهة، وابتعد الناس عن المنهج السليم، واختلطت عقائد الحق بشبهة التجسيم؛ فإن الراجح من الطريقتين هو التأويل التفصيلي، قال النفراوي: «ومال إلى ترجيحها العز بن عبد السلام، حيث قال: هي أقرب الطريقين إلى الحق، وإمام الحرمين مال مرَّة إلى طريق الخلف، ومرة إلى طريق السلف، وهذا الخلاف حيث لا تدعو ضرورة إلى التأويل، وإلا اتفق على وجوب التأويل التفصيلي؛ وذلك بأن تحصل شبهة لا ترتفع إلا به»[١]، وأما حكم من يشبِّه الله تعالى بخلقه فهو أن يُعلَّمَ الصواب بالحكمة والموعظة الحسنة.

وعليه فإن أهل السنة والجماعة أجمعوا على عدم جواز إثبات أي قدر من المشابهة بين الله وبين خلقه، وأجمعوا على أن النصوص التي توهم المشابهة ينبغي صرفها عن ظاهر حقيقتها اللغوية التي تفيد التشبيه، وهو ما يسمى بالتأويل الإجمالي، وبعد ذلك لأهل السنة طريقتان مقبولتان فقط؛ إما أن تُأوَّلَ تأويلًا تفصيليًّا، وهو الراجح في زمن الفتن وشيوع التشبيه والتجسيم، أو يُفوَّضَ عِلمُها إلى الله تعالى، وهو الراجح في زمن سلامة العقائد والقلوب، والله تعالى حكيم، جعل كل شيء في كتابه محكمًا بمقدار، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) الفواكه الدواني (١: ٥١-٥٢).

١١ـ تنزيه الله تعالى عن الاتصاف بالمكان والزمان وصفات المخلوقات:

السؤال:

ما مدى صحة القول المنسوب لأبي بكر رضي الله عنه، ونصه: «من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله الذي في السماء فإنه لم يمت»، وإن كان صحيحًا فكيف نفهم قوله: «الذي في السماء»؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، بعد البحث في كتب السنة النبوية تبين أن الأثر المذكور أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث عائشة بلفظ: «من كان منكم يعبُدُ مُحمّدًا ﷺ، فإن محمدًا ﷺ قد مات، ومن كان يعبُدُ الله؛ فإن الله حيٌّ لا يموتُ»، ورواه ابن ماجه وأحمد والطبراني وابن حبان والبيهقي وابن راهويه بعدة طرق عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، دون زيادة لفظة «في السماء».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله في السماء حي لا يموت»، وفي إسناده محمد بن فضيل بن غزوان وهو ـ وإن وثقه بعض المحدثين ـ إلا أن الذهبي نقل عن أبي حاتم قوله عنه: «كثير الخطأ»، وقال ابن سعد: «بعضهم لا يحتج به». ينظر «من تكلم فيه وهو موثق»[1]، وهذا التضعيف ينزل بمرتبته، فلا تُقبَلُ زيادته في حديث ابن عمر خلافًا لحديث

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق للإمام الذهبي (ص١٦٧).

عائشة في «صحيح البخاري»، فقد أثبت زيادة لم يروها أصحاب الطرق الأخرى، ولا اعتمدها أئمة الحديث الشريف في كتب الصحاح والسنن والمسانيد، وإنما ذكرت في كتاب لتراجم الرواة وهو كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري، ومن المعلوم أنه لا يقصد به الاحتجاج ولا الاستشهاد.

هذا وقد اتفق العلماء جميعًا على أن الآيات والأحاديث التي يمكن أن يدل ظاهرها على أن الله في السماء، لا يجوز أن تفهم بالمعنى الظاهر أن السماء تحيط به جل وعلا، فعقيدة أهل السنة والجماعة تقوم على التنزيه، ومن التنزيه نفي اتصاف رب العالمين بالمكان والزمان؛ لأنهما مخلوقان، ولا يصح شرعًا ولا عقلًا أن يكون المخلوق مكانًا للخالق؛ قال الإمام الطحاوي في «عقيدته» المشهورة: «فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات». انتهى.

وبالنظر في متن الرواية باللفظة الزائدة «في السماء» ـ على فرض ثبوتها ـ فسياق الواقعة يدل على أن المراد من السماء المعنى المجازي؛ وهو علو المكانة والقهر، فسيدنا أبو بكر أراد أن يثبِّتَ الناس، ويوحد صفوفهم، ويستوعب الموقف الشديد؛ فذكَّر الناس بطبيعة البشر القابلة للحياة والموت، وبعظمة الله تعالى وقهريته وعلو مكانته وديمومته، والله تعالى أعلم.



الباب الثاني
النبوات

١٢ـ كل الأنبياء مؤيدون بالمعجزة الدالة على صدقهم:

السؤال:

هل لجميع الأنبياء معجزات؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، أيَّد الله تعالى جميع رسله بمعجزات دالّة على صدق نبوتهم، ومن تلك المعجزات ما ورد في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية، ومنها ما لم يرِد لها ذكر، بل من الأنبياء من لم تُذكَر أسماؤهم مطلقًا، فلا يعني ذلك عدم وجودهم أو وجود معجزة لهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

ويؤيد ذلك قول الرسول ﷺ: «ما مِن الأنبياءِ مِن نبيٍّ إلا قدِ أُعطيَ مِن الآياتِ ما مِثلُه آمن عليه البشرُ، وإنّما كان الذي أُوتيتُ وحيًا أوحى الله إليّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهُم تابِعًا يوم القيامةِ» متفق عليه.

جاء في «فتح الباري» لابن حجر رحمه الله: «قوله: «ما من الأنبياء نبيٌّ إلا أُعطِيَ» هذا دال على أن النبي لا بد له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها

بصدقه، ولا يضره من أصر على المعاندة. قوله: «من الآيات» أي: المعجزات الخوارق... والمعنى أن كل نبي أُعطي آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لأجلها».

فمسألة وجود معجزة لكل نبي هو ما يدل عليه ظاهر هذا الحديث، أما مسألة ذكر معجزات بعض الرسل والأنبياء والسكوت عن ذكر معجزات أنبياء آخرين فهذا أمر يتعلق بإرادة الله تعالى.

فسكوت الشرع عن الإخبار بمعجزات بعض الأنبياء لا ينقُصُ من قيمتهم، ولا يُضعِفُ مكانتهم، ولا ينبني عليه تفويت حكم شرعي، والله تعالى أعلم.

* * *

١٣ـ حكم إنكار السنة النبوية أو الأحكام الثابتة بها:

السؤال:

ما حكم منكر السنة النبوية الشريفة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، يتميز دين الإسلام بمصادره الأصيلة الثابتة، وكلها يرجع إلى ما في كتاب الله تعالى، يقول الله سبحانه: ﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ * هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النمل: ١، ٢]، ومما أرشد إليه القرآن الكريم وأوجب اتباعه سنةُ النبي ﷺ؛ وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، بل إن القرآن الكريم سوَّى بين

طاعة الله وطاعة الرسول ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، والآيات في ذلك كثيرة جدًّا.

وقد بيَّن النبي ﷺ حال قوم من الناس ينكرون السنة النبوية الشريفة، وحثَّ فيه على لزوم السنة، قال رسول الله ﷺ: «ألا هل عسى رجلٌ يبلُغُه الحديثُ عني، وهو متكئٌ على أريكته، فيقولُ: بيننا وبينكم كتابُ الله، فما وجدنا فيه حلالًا استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرَّمناه. وإن ما حرَّمَ رسولُ الله كما حرم اللهُ» رواه الترمذي، وهذا هو مذهب أهل الحق بالإجماع، لا اختلاف فيه ولا نزاع، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في «الرسالة»[١]: «كلُّ ما سنَّ رسولُ الله مع كتاب الله مِن سنةٍ فهي موافِقة كتاب الله في النصِّ بمِثلِه، وفي الجُملة بالتّبيينِ عن الله، والتبيينُ يكون أكثر تفسيرًا مِن الجُملة، وما سن مما ليس فيه نصٌّ كتابِ الله فبفرض الله طاعته عامّةً في أمرِه تبِعناه».

فمن أنكر السنة النبوية المشرَّفة من حيث الأصل لا يأخذ بشيء منها؛ فهو ضالٌّ عن سواء السبيل، تارك للقرآن الكريم قبل تركه للسنة النبوية، وهو على خطر عظيم إن كان يعدُّ نفسه من المسلمين؛ لأنه لا سبيل لإقامة فرائض الدين الضرورية من صلاة أو صيام أو زكاة أو حج إلا من طريق الكتاب والسنة مجتمعَين، وهو فوق ذلك متناقض في تصديقه بالقرآن الكريم وإنكاره للسنة النبوية؛ فالواجب تفهيمه وجه الضلال الذي وقع فيه، والتناقض الذي تنطوي عليه مقولته، بحيث تقوم عليه الحجة، ولا تبقى له شبهة؛ فإن حصل ذلك

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي (١: ٢١٢).

وبقـي مصـرًّا على إنكاره للسـنة فقد دخل في تكذيب شـريعة الله تعالى، وهو سبب الكفر.

وأما إن كان المقصود بإنكار السنة النبوية إنكار حكم خاص ورد فيها، لا إنكارهـا كلهـا؛ فهو كذلك ضلال وخروج عن الحـق المجمع عليه، ولا ينبغي المسـارعة فـي التكفير ههنـا؛ لأن قاعدة أهل السـنة والجماعة مـن المتكلمين وعلمـاء الأصـول والفقهاء أنه لا تكفير إلا بإنكار معلـوم من الدين بالضرورة، فإن كان الحكم الذي أنكره منكر السنة قطعيًّا ضروريًّا لا يخفى على مسلم فهو من الكفر، وإلا فإنه دون ذلك.

وقد بيَّن الإمام السبكي هذا التفصيل، جاء في «شرح المحلي على جمع الجوامـع»[١]: «جاحـد المجمع عليه المعلـوم من الدين بالضـرورة كوجوب الصـلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر كافر قطعًا؛ لأن جحده يسـتلزم تكذيب النبي ﷺ فيه، وكذا المجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه؛ كحل البيـع، جاحـده كافـر في الأصـح، وقيل: لا؛ لجـواز أن يخفى عليـه، وفي غير المنصوص من المشهور تردد، قيل: يكفر جاحده لشهرته، وقيل: لا، لجواز أن يخفـى عليـه، ولا يكفر جاحد المجمع عليه الخفي بألا يعرفه إلا الخصوص، ولو كان منصوصًا».

وعليه فإن إنكار السـنة النبوية وحجيتها ومنزلتها في الشـريعة الإسـلامية ضـلال عن الحـق، وخطر عظيم علـى صاحبه، وهو مخالف للقـرآن الكريم، والمتفق عليه بين المسلمين، ولا يحكم على منكر السنة النبوية بالكفر إلا وَفقَ الضوابط المذكورة، والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع للإمام السبكي (٢: ٢٣٨).

١٤ـ وجوب اتباع دين الإسلام وشريعته على الناس كافة:

السؤال:

ما الذي يوجبه الإسلام على أصحاب الديانات الأخرى؟ هل يجب عليهم أن يؤمنوا بالنبي محمد ﷺ؟ وهل يكفي أن يؤمنوا به دون أن يتبعوه في الدين؟ وما الذي يجب عليهم أن يتبعوه إذا آمنوا به؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الإسلام دين يتَّسم بالوسطية والاعتدال؛ فهو يوجب على المكلف واجبات تحقق له توازنًا عقليًّا وروحيًّا وجسديًّا، بحيث يتمتع بحياة طيبة تحقق له السعادة والطمأنينة.

ويتميز الإسلام بالشمول؛ إذ إن خطابه عام لكل الناس، يشملهم جميعًا، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وذلك واضح في النصوص القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾ [النساء: ١٧٠]، وقال النبي ﷺ: «أُعطيتُ خمسًا لم يُعطَهنَّ أحدٌ قبلي؛ نُصِرتُ بالرعبِ مسيرةَ شهرٍ، وجُعِلَت لي الأرضُ مسجدًا وطهُورًا، فأيُّما رجُلٍ مِن أُمَّتي أدركته الصّلاةُ فليُصلِّ، وأُحِلَّت لي المغانمُ ولم تحِلَّ لأحدٍ قبلي، وأُعطيتُ الشفاعة، وكان النبيُّ يُبعَثُ إلى قومِه خاصّةً، وبُعِثتُ إلى الناسِ عامّةً»، رواه البخاري.

والتكاليف الشرعية في الإسلام نوعان؛ تكليف أصول علمية، وتكليف فروع عملية، ويجب على المكلفين جميعًا مسلمين أو من ديانات أخرى أن

يلتزموا بهذه التكليفات الشرعية، أما الأصول الدينية التي تجب على المكلف فهي التصديق بالله تعالى، وبما جاء به النبي محمد ﷺ من المعلوم من الدين بالضرورة تصديقًا جازمًا، وقد تكفلت كتب علم الكلام والعقائد ببيان هذه الأصول وأدلتها، وأمّا الفروع فتتمثل فيما طلبه الإسلام من أعمال تنبني على التصديق بالأصول الدينية؛ كالمباني الخمسة التي بُني عليها الإسلام؛ وهي: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا، ونحوها من التكاليف الفرعية العملية، وقد تكفل العلماء ببيان هذه الفروع في كتب الفقه الإسلامي على اتساعه ورحابته.

ومن ينكر هذه التكليفات الأصلية أو الفرعية من أصحاب الديانات الأخرى، ويزعم أنه يكفيه أن يؤمن بدينه بدون اتباع سيدنا محمد ﷺ، والتزام دين الإسلام؛ فهو يناقض نفسه؛ لأن مصدر الدين واحد، وهو الله تعالى، والتكليف منقول عن النبي المؤيد بالمعجزة نقلًا متواترًا، قال الإمام الآمدي: «من تديَّن بشريعة بعض الأنبياء فكل ما وجهه من إنكار وجود محمد، وادعائه الرسالة، وإنكار التواتر بذلك؛ فهو لازم عليه في إثبات وجود نبيه، وادعائه للرسالة»[1]، فيجب على أصحاب الديانات إن كانوا مؤمنين حقًّا أن يدخلوا في دين الإسلام، ويتبعوا نبيه عليه الصلاة والسلام.

ولا يجوز لمسلم أو أي أحدٍ من الناس أن ينكر وجوب اتباع النبي ﷺ في فروع الدين الفقهية، محتجًّا باتباع ديانة أخرى؛ فإن الإسلام هو الدين

---

(١) أبكار الأفكار (٤: ١١٧).

الحق الوحيد، وشريعته جاءت نسخًا لكل شرع سابق، ويجب اتباعه على كافة الناس أصولًا وفروعًا، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة غير قابل للإنكار، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وعليه فإن الإسلام ينظر إلى أصحاب الديانات الأخرى على أنهم مكلفون باتباع الأصول الإيمانية والفروع الفقهية، فيجب عليهم الإيمان بالله ورسوله محمد ﷺ والالتزام بالواجبات الشرعية، والله تعالى أعلم.

* * *

١٥- حكم التبرك بآثار النبي ﷺ:

السؤال:

هل يجوز تقبيل إناء النبي ﷺ ومقتنياته؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، يجوز التبرك بآثار النبي ﷺ في حياته وبعد وفاته، سواء بالتقبيل أو باللمس أو التمسح ونحوه، وسواء في ذلك ما انفصل من جسده الشريف عليه الصلاة والسلام، وما استعمله من آنية أو لباس أو أدوات أخرى.

فقد ثبت عن الصحابة الكرام أنهم كانوا يصنعون ذلك بحضرة النبي ﷺ ولا يُنكِرُ عليهم، وبدنه الشريف عليه الصلاة والسلام كله بركة وخير، ولم نجد

في هذا الحكم خلافًا بين العلماء؛ لكثرة الأدلة الشرعية الواردة في الباب، ومن ذلك ما يلي:

أولًا: حديث أم عطية رضي الله عنها أن النبي ﷺ أعطى إزاره للنساء اللاتي غسلنَ ابنته، وقال لهن: «أشعِرنها إيّاهُ» متفق عليه، قال النووي: «الحكمة في إشعارها به تبريكها».

ثانيًا: وفي حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه لمّا نزل عنده النبي ﷺ في رحلة الهجرة قال: «فكان يصنعُ للنبيِّ ﷺ طعامًا، فإذا جيءَ به إليه سأل عن موضِعِ أصابِعِه، فيتتبّعُ موضِع أصابِعِهِ»، رواه مسلم.

ثالثًا: عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «هذه جُبّةُ رسولِ الله ﷺ، كانت عند عائِشة حتّى قُبِضت، فلمّا قُبِضت قبضتُها، وكان النبيُّ ﷺ يلبسُها، فنحنُ نغسِلُها للمرضى يُستشفى بها»، رواه مسلم.

رابعًا: قد عقد الإمام البخاري في «صحيحه» بابًا قال فيه: «باب ما ذُكر من درع النبي ﷺ، وعصاه، وسيفه، وقدحه، وخاتمه، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك مما لم يُذكر قِسمتُه، ومن شعره، ونعله، وآنيته مما يتبركُ أصحابُه وغيرُهم بعد وفاته»، وروى فيه عن عيسى بن طهمان، قال: «أخرج إلينا أنسٌ نعلَين جرداوَين لهما قِبالان، فحدَّثني ثابتٌ البُنانيُّ بعدُ، عن أنسٍ، أنهما نعلا النبيِّ ﷺ»، وعن أبي بُردة، قال: «أخرجت إلينا عائشةُ رضي الله عنها كِساءً مُلبّدًا، وقالت: في هذا نُزِعَ رُوحُ النبيِّ ﷺ»، وعن عاصمٍ، عنِ ابنِ سيرين، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنهُ: «أن قدح النبيِّ ﷺ انكسر، فاتَّخذ مكان الشعبِ سِلسِلةً مِن فِضّةٍ، قال عاصِمٌ: رأيتُ القدح وشرِبتُ فيهِ».

خامسًا: كما عقد البخاري في «صحيحه» بابًا بعنوان: «باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآنيته»، وروى تحته قول أبي بُردة: قال لي عبدُ الله بنُ سلامٍ: «ألا أسقيك في قَدَحٍ شرِبَ النبيُّ ﷺ فيه».

وحديث قدح سهل بن سعد الذي شرب فيه النبي ﷺ: «قال: ثُم استوهبه عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بعد ذلِك فوهبه لهُ»، والله تعالى أعلم.

* * *

١٦- موقف المسلم من قضية سحر النبي ﷺ:

السؤال:

هل سُحِرَ النبي ﷺ؟ وهل يتعارض القول بأنه سُحِرَ وبين قول الله تعالى للرسول ﷺ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الذي عصم اللهُ منه نبيَّه ﷺ هو القتل؛ ولذا أمر حرسه بالانصراف بعد نزول هذه الآية.

أما إيذاء الكفار له بغير القتل فقد حصل؛ فقد أُوذي في معركة أُحد وغيرها.

وأما ما يُبلِّغه من أمر الدين فهو معصوم فيه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، وقال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وغير هذا كثير مما يدل على وجوب طاعته، ولو كان فيما يقول خلل ما أمر الله بطاعته، والسحر كالمرض، لكن الله تعالى شفاه منه، ولم يؤثِّر على ما يُبلِّغه للناس من أحكام الدين.

والذين يُثيرون الشُّبه هم الذين قال الله عنهم: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ۞ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٢-٣٣]، وعلى المشككين أن ينظروا إلى الديانات الأخرى ليعلموا أن الله حفظ الإسلام، والله تعالى أعلم.



الباب الثالث
السمعيات

١٧ـ حقيقة رؤية الناس للملائكة:

السؤال:

هناك فيديو متداول لمواطن أردني يدَّعي فيه رؤية الملائكة، ما صحَّة هذا الأمر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الملائكة عباد الله المكرمون الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يأمرون، وهم مخلوقون من نور، محتجبون عن أبصار الناس، ويمكن رؤيتهم بكرامة من الله تعالى وبإذنه في صورتهم الملَكية، أو في صورة يتمثلون بها، وقد دلت الأدلة الشرعية على هذه الأحكام، ومنها: قول رسول الله ﷺ: «خُلِقَتِ الملائكةُ مِن نورٍ، وخُلِقَ الجانُّ مِن مارجٍ مِن نارٍ، وخُلِقَ آدمُ مِمّا وُصِفَ لكم»، رواه مسلم، وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يا عائش، هذا جبريلُ يُقرِئُكِ السلام، فقلتُ: وعليه السلامُ ورحمةُ الله وبركاتُه، ترى ما لا أرى»، متفق عليه، وقال الله تعالى عن مريم عليها السلام: ﴿فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا

سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وفي الأحاديث الصحيحة أن جبريل عليه السلام كان يأتي النبي ﷺ على هيئة دحية الكلبي، وعلى هيئة رجل لا يعرفه أحد.

كل هذا يدل على أن الملائكة لا يستطيع البشر رؤيتهم على صورتهم التي خُلقوا عليها، إلا ما رُوي في حق نبينا ﷺ أنه رأى جبريل عليه السلام على صورته مرَّتين، ولم يثبت ذلك لأحد غيره من أمته، فإذا ادّعى إنسان أنه رآهم على صورتهم الحقيقية، وكان إنسانًا صالحًا صادقًا؛ فوَّضنا أمره إلى الله تعالى؛ لأن هذا لا يتعلَّق به حكم شرعي.

أما رؤية الملك على غير صورته الحقيقية، حيث يتمثَّل بصورة البشر فممكنة، وقد وقعت لعديد من الصحابة رضي الله عنهم؛ ففي الحديث الصحيح الذي رواه سيدنا عمر بن الخطاب، والذي سُئل فيه سيدنا رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة جاء في آخره: «... ثم قال لي: يا عمرُ، أتدري مَنِ السائلُ؟ قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: فإنه جبريلُ، أتاكم يُعلِّمُكم دِينَكم»، متفق عليه.

وجاء في الحديث الصحيح عن سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنهُ، قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ يوم أحُدٍ، ومعه رجُلانِ يُقاتِلانِ عنه، عليهما ثيابٌ بيضٌ، كأشدِّ القِتالِ ما رأيتُهُما قبلُ ولا بعدُ»، رواه البخاري، وجاء في «صحيح مسلم»: «رأيتُ عن يمينِ رسولِ الله ﷺ وعن شمالِه يوم أُحدٍ رجُلَين عليهما ثيابُ بياضٍ، ما رأيتُهُما قبلُ ولا بعدُ، يعني جبريل وميكائيل عليهما السلام»، والله تعالى أعلم.

* * *

١٨ـ النار لا تفنى وعذابها أليم دائم لا ينقطع :

السؤال:

قرأت في كتاب «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة رحمه الله قوله: إن الذي يعتقد فناء النار ـ أي أن عذاب الكفار غير دائم ـ أن هذا القول كفر، وقرأت ذلك في كتب عديدة لعدد من أئمة الشافعية والأحناف والمالكية وغيرهم، وبعضهم له كتب في بيان أن النار وعذابها دائمَان على الكفار، وذلك صريح الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الصحيحة، وهو إجماع علماء الأمة حسب معرفتي، إلا أنني قرأت قبل أيام في كتاب لأحد المعاصرين يقول فيه: إن النار تفنى، وإن العذاب على الكفار غير دائم، وذكر أن هناك قولًا أن أهل النار من الكفار يدخلون الجنة في النهاية، فاستغربت ذلك كثيرًا، وسؤالي هو: هل يجوز أن يعتقد مسلم أن النار غير دائمة، وأنها تفنى؟ وهل هذا القول كفر، أم أنه ضلال وليس كفرًا، أم أن الأمر بسيط ولا يُؤثِّر؟ رغم الآيات الكثيرة والأحاديث الصحيحة في ذلك، أرشدونا للصواب، وبارك الله فيكم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الحق ما ذكره الإمام أبو حنيفة في كتاب «الفقه الأكبر»، فهو عقيدة المسلمين سلفًا وخلفًا، والإمام أبو حنيفة من السلف، وحجتهم في خلود الكافرين في النار واضحة، منها: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، وقوله عز وجل: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ

يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ❁ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ويقول تبارك وتعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ ٱتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۚ فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤتى بالموتِ كهيئةِ كبشٍ أملحَ، فيُنادي مُنادٍ: يا أهل الجنّةِ، فيشرئبُّون وينظُرون، فيقولُ: هل تعرِفُون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموتُ، وكلُّهم قد رآه، ثمَّ يُنادي: يا أهل النارِ، فيشرئبُّون وينظُرون، فيقولُ: هل تعرِفُون هذا؟ فيقُولُون: نعم هذا الموتُ، وكلُّهم قد رآهُ، فيُذبَحُ، ثمَّ يقولُ: يا أهل الجنّةِ، خلودٌ فلا موت، ويا أهل النارِ، خلودٌ فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾، وهؤلاء في غفلةٍ أهلُ الدُّنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾»[1].

وعلى هذا إجماع المسلمين، نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، والذي يدَّعي غير هذا لا يستطيع أن يُجير نفسه ولا غيره من النار؛ فإن الله تبارك وتعالى ﴿يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾، نسأل الله تعالى أن يجيرنا من النار، ومن كل عمل يقربنا إلى النار، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) رواه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩).

١٩ـ لا يخلد في النار أحد من أمة محمد ﷺ:

السؤال:

هل صحيحٌ أنّ أمة محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم غير مخلدة في النار، وأن كل من يدخل النار منهم يعذَّب على حسب فعله، ولا يخلد في النار أبد الآبدين؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، النار دار الخلود للأشقياء الذين ماتوا على الكفر، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧].

وأما من يدخل النار من المؤمنين الذين ماتوا على الإسلام؛ فهؤلاء يعذَّبون بقدر ذنوبهم، ثم يخرجون من النار برحمة الله وفضله، ثم بشفاعة خير المرسلين محمد ﷺ؛ فعن أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يدخُلُ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ، ثمَّ يقولُ الله تعالى: أخرِجُوا مَن كان في قلبِهِ مِثقالُ حبةٍ مِن خردلٍ مِن إيمانٍ»، متفق عليه.

يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «قالت المعتزلة والخوارج بتخليدهم ـ يعني الفساق من المسلمين ـ وأن مَن دخل النار لا يخرج منها، وقال أهل السنة والاستقامة: إن الله يُخرج أهل القبلة الموحِّدين من النار، ولا

يخلِّدهم فيها»[1]، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٠- حكم مرتكب المعصية في الإسلام وعاقبته يوم القيامة:

السؤال:

إذا وقع المسلم في معصية فما عاقبته في الآخرة؟ وكيف يفعل ليتجنب العقوبة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، المسلم يحرص على رضا الله تعالى في كل أموره؛ بفعل ما أمره الله به، واجتناب ما نهاه الله عنه، وقد يقع من المسلم شيء من الزّلل أو الغفلة تجعله يقع في المعصية ومخالفة الشرع، وإذا حصل من الإنسان شيء من ذلك فعليه المبادرة بالاستغفار والتوبة عما وقع فيه، وقد بيَّن القرآن الكريم حال المسلم إذا وقعت منه الذنوب والمعاصي، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

وإن المعصية في الأصل سبب من أسباب غضب الله تعالى، وموجِبة للعقوبة في الآخرة، بل قد تؤثر على حياة الإنسان في الدنيا، فتجعله مضطربًا في سلوكه وعلاقته بالآخرين، ولا يصاحبه التوفيق في أعماله وأوقاته، سواء لاحظ ذلك بالفعل أو لم يلاحظه؛ ولذلك فإن الله تعالى شرع لنا في الإسلام

---

(١) مقالات الإسلاميين (١: ٤٧٤).

طرقًا كثيرة للتوبة من المعاصي واستدراك ما فات.

فإذا كانت المعصية التي وقع فيها العبد كبيرةً من الكبائر؛ كالردة، والزنا، والربا، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، وقذف المحصنات، وقتل النفس، وأكل مال اليتيم؛ فإنه يجب عليه وجوبًا عينيًّا أن يتوب منها، والتوبة تتحقق بأمور ثلاثة: أن يقلع عن المعصية فورًا، ويعزم على عدم العودة إليها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وأن يجد في قلبه ندمًا على ما قصر فيه، فيستغفر الله على ما كان، فإذا فعل ذلك غفر الله تعالى له كما وعد، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]، وإذا كانت المعصية متعلقة بحقٍّ من حقوق الناس؛ كأن يأخذ مال أحدٍ؛ فيجب عليه أيضًا أن يُعيد الحقَّ لصاحبه.

وأمّا إذا كانت المعصية دون الكبائر؛ فإن الله تعالى جعل لها أسبابًا كثيرةً للمغفرة؛ رحمةً منه وفضلًا، ولو شاء لَما عفا عن شيء، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، ومن هذه الأسباب: التوبة بحسب الشروط المذكورة آنفًا، وإسباغ الوضوء، والمشي إلى المساجد، والسجود، وصوم رمضان، وقيام الليل، واجتناب الكبائر، ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، وقول رسول الله ﷺ: «ألا أدُلُّكُم على ما يمحُو الله به الخطايا، ويرفعُ به الدّرجاتِ؟» قالُوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغُ الوُضوءِ على المكارِه، وكثرةُ الخُطى إلى المساجِدِ، وانتظارُ الصلاةِ بعد الصلاةِ، فذلِكُمُ الرِّباطُ»، رواه مسلم، وقوله

عليـه الصلاة والسـلام: «ما مِـنِ امرِئٍ مُسـلِمٍ تحضُرُه صلاةٌ مكتوبةٌ، فيُحسِـنُ وُضوءَهـا وخُشـوعها ورُكوعهـا، إلا كانت كفّارةً لما قبلها مِـن الذُّنوبِ، ما لم يُؤتِ كبيرةً، وذلك الدّهرَ كلَّه»، رواه مسلم.

وقد ذكر علماء الشـريعة أنّ الإصرار على الصغائر كبيرة من الكبائر؛ لأنّ الإصرار على المعصية فيه استهانة وقلّة مبالاة، فينبغي للمسلم أن يحرص على التوبـة الدائمـة من كل ذنب، وألا يكرر المعاصي، وألا يسـأم من التوبة، مهما وقع في المعصية، وألا يقنط من رحمة الله تعالى، فإن القنوط أحد المعاصي؛ لأن القانط كأنه يستقل رحمة الله وفضله.

ومهما كان الذنب الذي يقع فيه المسلم من صغيرة أو كبيرة؛ فإن الله يغفره بتوبة صاحبه عنه، ولا يجوز تكفير المسلمين بذنوبهم مهما كانت، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وتكفير المسلمين بارتكاب الذنوب هو مذهب الخوارج، وهو مذهب باطل لا يصح شرعًا، جاء في «تحفة المحتاج»[1]: «... وإلا فكل مسـلم ولو فاسـقًا يدخلها؛ أي: الجنة، ولو بعد عذاب وإن طال، خلافًا لكثير من فِرق الضلال، كالمعتزلة والخوارج».

وعليه فإنّ المسلم الذي يقارف ذنبًا من الذنوب مؤمن ليس بكافر، ويجب عليه شرعًا أن يتوب من ذنبه، ويعزم على عدم الوقوع فيه، ويرد الحق لصاحبه، ولو وقع مرة أخرى في المعصية عاد إلى التوبة، وأعاد تجديد عهد العبودية لله تعالى، ولا يقنط من معصية أبدًا؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

---

(١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج للإمام ابن حجر الهيتمي (٣: ٩٢).

ومن مات ولم يتب من ذنبه، فهو في مشيئة الله تعالى، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه، قال اللقاني رحمه الله في «جوهرة التوحيد»:

وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ ذَنْبِهِ فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِرَبِّهِ

والله تعالى أعلم.

* * *

٢١ـ مصير أصحاب الأعراف يوم القيامة:

السؤال:

هل سيدخل أصحاب الأعراف الجنة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الأعراف سور مرتفع بين الجنة والنار كما قال ابن عباس وغيره من المفسرين، وكل مرتفع من الأرض عند العرب يسمى عُرفًا، ولا يعرِفُ كيفية هذه الأعراف ولا كيفية إقامة أهلها عليها إلا الله؛ لأن ذلك من نبأ الآخرة.

يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: «اختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف مَن هم؟ وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد، وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، نص عليه حذيفة، وابن عباس، وابن مسعود، وغير واحد من السلف والخلف، رحمهم الله»، ثم ذكر مجموعة من الأحاديث المرفوعة الدالة على ذلك، ثم قال: «والله أعلم بصحة هذه الأخبار المرفوعة، وقُصاراها

أن تكون موقوفة، وفيه دلالة على ما ذكر»[١]. انتهى.

وقد ذهب أكثر هؤلاء المفسرين أيضًا من الصحابة والتابعين إلى أن مصير أصحاب الأعراف هو الجنة، وهو الأقرب إلى ظاهر القرآن الكريم، كما جاء عن الحسن البصري رحمه الله: أنه تلا هذه الآية: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]، قال: والله ما جعل ذلك الطمع في قلوبهم، إلا لكرامة يريدها بهم، وورد نحوه عن ابن عباس ومجاهد، والضحاك وغيره من المفسرين، والله أعلم.

* * *

٢٢ـ النار مخلوقة الآن وهي دار الكفار يوم القيامة:

السؤال:

هل النار موجودة الآن؟ وهل الكفار يخلدون فيها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، اعتقاد أهل السنة والجماعة أن الجنة والنار موجودتان الآن، وقبل أن يُخلَقَ آدم وحواء، يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «ويقرون ـ يعني أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث ـ أن الجنة والنار مخلوقتان»[٢].

وقال أيضًا رحمه الله: «واختلفوا في الجنة والنار أَخُلقتا أم لا؟ فقال أهل

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣: ٤١٨).

(٢) مقالات الإسلاميين (ص٢٩٦).

السنة والاستقامة: هما مخلوقتان، وقال كثير من أهل البدع: لم تُخلَقا»[١]. انتهى.

ويدل على وجود الجنة والنار أحاديث عديدة صحيحة؛ منها قوله ﷺ: «إن أحدَكم إذا ماتَ عُرِضَ عليه مقعدُه بالغداةِ والعشيِّ إن كان مِن أهلِ الجنّةِ فمِن أهلِ الجنّةِ، وإن كان مِن أهلِ النّارِ فمِن أهلِ النّارِ، فيُقالُ: هذا مقعدُكَ حتى يبعثَكَ اللهُ يومَ القيامةِ»، متفق عليه.

وهذه النصوص واضحة الدلالة على وجود الجنة والنار قبل يوم القيامة، فلا داعي لصرفها عن ظاهرها، ومن جحد هذه الحقائق فإنما يجري وراء تصورات كتصورات المجانين؛ إذ يجحد ما لم يطلع عليه، مخالفًا قولَ علام الغيوب، وخبر نبيه المعصوم الذي ﴿رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨]». انتهى. نقلًا عن «المختصر المفيد شرح جوهرة التوحيد»[٢]، لسماحة المفتي العام الأسبق د. نوح علي سلمان.

وأما الخلود؛ فقد أجمع العلماء سلفًا وخلفًا على أن المؤمنين مخلدون في الجنة ونعيمها، وأن الكافرين مخلدون في النار وعذابها؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۞ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥].

وليس بعد كلام الله تعالى كلام، والحكمة في الخلود أنهم لو عاشوا في الدنيا خالدين لبَقُوا على كفرهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]، والله تعالى أعلم.

---

(١) مقالات الإسلاميين (ص٤٧٥).

(٢) المختصر المفيد شرح جوهرة التوحيد للشيخ د. نوح القضاة (ص٢٠٣، ٢٠٤).

الباب الرابع
الفرق والملل والنحل

٢٣ـ أهل السنة والجماعة هم السواد الأعظم من الأمة:

السؤال:

ما المراد بـ«الفرقة الناجية» الوارد ذِكرُها في حديث الافتراق المشهور؟ وكيف يتعرف المسلم على مواصفات تلك الفرقة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، أمر الله تعالى المسلمين بالتمسك بكتابه وسنة نبيه ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ونهى عن الفُرقة والتنازع؛ لما يترتب على ذلك من الخذلان وذَهاب القوة، قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

ومما نهى الله تعالى المسلمين عنه: التنازع والافتراق في الدين؛ لأن ذلك يُصيِّر الأمة شِيَعًا وأحزابًا متفرِّقين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال الله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا

لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، وهذا التنازع المذموم غير الخلاف المعتبر الذي يقع بين العلماء والمجتهدين في مسائل الفقه؛ فهذا لا يُفسد للوُدِّ قضية.

وما زال السواد الأعظم من أمة محمد ﷺ عبر التاريخ الإسلامي كله متمسكين بمنهج أهل السنة والجماعة، لم يجِد منهم إلا فِرق عقائدية كثيرة الأسماء، ولكنها قليلة الأعداد، لم تخرج من الملة، ولكنها مالت نحو الغلو أو الهوى في تفسير الإسلام، وتناول قضاياه.

وقد أخبر عنها النبي ﷺ فقال: «إنّ أهلَ الكتابَينِ افترقُوا في دِينِهم على ثنتَينِ وسبعين مِلّةً، وإنّ هذه الأُمّةَ ستفترِقُ على ثلاثٍ وسبعين مِلّةً ـ يعني الأهواءَ ـ كُلُّها في النارِ إلا واحدةً، وهي الجماعةُ»، رواه أحمد والحاكم وابن ماجه وغيرهم، وفي لفظ عند البيهقي وغيره: «كلُّها في النارِ إلا السوادَ الأعظمَ»، وفي لفظ آخر: «ما أنا عليه اليومَ وأصحابي».

فقوله عليه الصلاة والسلام: «كلها في النار» لا يعني تكفيرها، بدليل وصفه لها بأنها «من أمته»، وإنما دليل على خطئها ومخالفتها الإسلام الوسطي المعتدل؛ فلا يجوز تكفيرها ما لم تناقض عقائد الإسلام القطعية، بل تُحاوَرُ بالعلم والعقل، وتُعامَلُ بالحسنى التي أمر الله بها.

كما أن كثرة عدد تلك الفرق لا يعني أغلبيتها في الأمة، بل الأغلبية ـ وهم السواد الأعظم من العلماء وعامة المسلمين ـ متمسكون بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في أصول الاعتقاد والعمل.

قال بدر الدين العيني مبينًا المراد بـ«الجماعة» في لفظ الحديث: «الجماعة التي أمر الشارع بلزومها هي جماعة العلماء؛ لأن الله عز وجل جعلهم حجة

على خلقه، وإليهم تفزع العامة في دينها، وهم تبع لها، وهم المعنيون بقوله: «إنّ اللهَ لن يجمعَ أمَّتي على ضلالةٍ»»[١].

وأصحاب المذاهب المعتبرة في أصول الدين هم من خلت أقوالهم من مختلف صنوف البدع: كالقول بـ«قِدم العالم»، ونفي المَعاد الجسماني، والجبر؛ وهو نفي اختيار العباد فيما يفعلون، والقدر؛ وهو نفي علم الله تعالى بما يقع من حوادث، والقول بأن العباد يخلقون أفعالهم، والرفض؛ وهو بُغض أبي بكر وعمر والصحابة رضي الله عنهم، والنَّصب؛ وهو بُغض علي رضي الله عنه وآل بيت النبي ﷺ، والتجسيم والتشبيه، ووصف الله تعالى بصفات المخلوقين، ولوازم ذلك من المُحالات والنقائص، والتعطيل؛ وهو نفي صفات الله تعالى مما اتفق أهل السنة على وجوب إثباتها لله تعالى، والخروج؛ وهو مفارقة جماعة المسلمين وتكفيرهم وقتلهم، قال ابن نجيم رحمه الله: «أصول الهوى ستةٌ: الجبر والقدر، والرفض والخروج، والتشبيه والتعطيل»[٢].

وأصحاب المذاهب المعتبرة في فروع الدين هم الذين يلتزمون بأصول الاجتهاد والاستدلال المستند إلى الأدلة المعتبرة؛ كالكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة، وتخلو مذاهبهم من شذوذ ومناقضة للنصوص الشرعية؛ كالأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وأتباعهم من العلماء المشهود لهم بالعلم والتمسك بنصوص الكتاب والسنة، وما أجمع عليه العلماء فهمًا وعملًا.

---

(١) عمدة القاري (٣٥: ١٤٧).

(٢) البحر الرائق (١٨: ٣٠٧).

وبِنـاءً على ما سـبق، فقد تبيَّنت سـبيل الله تعالى ورسـوله والمؤمنين عن سـائر السبل، بالاستقامة والاعتدال والوسـطية، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقد بيَّن الملا علي القاري رحمه الله معالم وسطية الفرقة الناجية واعتدالها بقوله: «سبيل الله وسَط، ليس فيه تفريط ولا إفراط، بل فيه التوحيد والاستقامة، ومراعـاة الجانبيـن فـي الجادّة، وسـبل أهل البـدع مائلة إلى الجوانـب، وفيها تقصير وغلوٌّ وميل وانحراف وتعدد واختلاف»[١]، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٤ـ أهل السنة والجماعة هم الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم:

السؤال:

هل أهل السنة في الأردن هم الأشاعرة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الأشاعرة والماتريدية هم أهل السـنة والجماعة، أما الأشـاعرة فينتسـبون إلى أبي الحسـن الأشعري (ت**٣٢٤**هـ)، وأما الماتريدية فينتسبون إلى أبي منصور الماتريدي (ت**٣٣٣**هـ)، وكلٌّ مِـن هذيـن الإمامين إمـام هدى، لم يأتِ في العقيدة بشـيء مبتدَع، وإنما

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢: ٥٠).

قـرر العقائـد التـي كان عليهـا الصحابـة والسـلف بالأدلـة التفصيليـة، ودفـع عنها شُـبه أصحـاب الزيغ والضلال، وهـؤلاء العلماء هم أهـل الاختصاص في العقيدة الإسـلامية، ويوافقهم جمهور الأمة الإسلامية من الفقهاء والمحدِّثين والمفسـرين وأهـل العلـم بالدين، وأما من لم يسـمِّ نفسـه أشـعريًّا أو ماتريديًّا فليس بالضرورة أن يكون خارجًا عن أهل السـنة والجماعة، بل غاية الأمر أنه إن وافقهم فهو منهم، وإن خالفهم في الأصول الاعتقادية فهو مخالف للكتاب والسـنة، ومنهج سـلف الأمة، وجمهور الأمة الإسـلامية على مرّ القرون، فلا عجب أن يكون خارجًا عن أهل السـنة، والعبرة ليست بالتسمية، ولكن العبرة بحقيقـة الاعتقـاد؛ ولذلـك فإن مـن وافق الأشـاعرة والماتريدية فهـو من أهل السنة والجماعة.

والخلاف بين الأشاعرة والماتريدية محدود، فإما أن يكون لفظيًّا، وإما أن يكـون في فروع العقائد التي تحتمل الخـلاف ولـم تدل عليها النصوص دلالة قاطعـة، ومجمل العقيدة التي يقرِّرها أهل السـنة مسـتمدة مـن أصول الكتاب والسـنة، وأما بعض التفاصيل الكلامية فهي مسـائل اجتهادية؛ لأن أدلتها ليس بقاطعـة؛ لكونها إما غيـر متواترة اللفظ، أو لأنها محتملة لأكثر من فهم ممكن بحسـب اللغة والشـرع، ولا ينكر علماء الكلام فيهـا بعضهم على بعض، ولم يجرِ فيها بينهم تكفير ولا تبديع ولا تضليل ولا تفسيق.

والإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ) رحمه الله تعالى، سلَّمت الأمة له بالقبول والرضا في علم التوحيد، وأثنى على تقريراته العلماء؛ إذ كان صاحـب سـنّة ومنهج معتـدل، حتى روى الإمـام البيهقي رحمه الله في

«السنن الكبرى»[١] أنه لمّا قرُب حضور أجل أبي الحسن الأشعري قال لبعض أصحابه: «اشهد عليَّ أنِّي لا أكفِّر أحدًا من أهل القبلة؛ لأنّ الكل يُشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات».

وقد ظهر الإمام أبو الحسن الأشعري في زمن استفحل فيه أمر المعتزلة والفلاسفة الذين يُقدِّمُون ما زعموه نظرًا وفكرًا على نصوص الكتاب والسنة، مع أن أنظارهم وأفكارهم كانت مجانِبة للصواب في أكثر مسائل العقيدة الإلهية، وكان يقابلهم بعض الحنابلة الذين يُقدِّمُون ظاهر النصوص على الأدلة العقلية، فوقعوا في التشبيه والتجسيم، وكان قد أنكر عليهم الحنابلة الآخرون كابن الجوزي وغيره، فبينما كان الأمر على هذا الالتباس اختطَّ أبو الحسن الأشعري منهجًا يؤيد به عقيدة الكتاب والسنة، مبنيًّا على الأدلة اليقينية عقلية ونقلية، حتى قال بعض علماء مذهبه: الشرع كالشمس، والعقل كالعين، ولا يكون الإبصار إلا بهما.

وقد ارتضى منهجَه كبارُ علماء المسلمين من الحنفية والشافعية والمالكية، وطائفة كبيرة من الحنابلة، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٥- جواز إطلاق اسم «المسيحيين» على «النصارى»:

السؤال:

هل يجوز إطلاق لفظ (المسيحيين) على (النصارى)، حيث لم يرد في القرآن الكريم تسميتهم بذلك؟

---

(١) السنن الكبرى للإمام البيهقي (١٠: ٢٠٧).

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، لا حرج في تسمية «النصارى» باسم «المسيحيين»، ولو لم يرد هذا الاسم في القرآن الكريم؛ إذ لا يُشترَطُ في تسمية الطوائف والأديان أن يكون الاسم ثابتًا في الكتاب والسنة، بل يكفي أن يشتهِرَ الاسم عليهم، ويعرفه العلماء بينهم، ولا يحمل محذورًا شرعيًّا؛ فالقرآن الكريم يقتصر على بعض الأسماء، ولا ينفي غيرها.

وقد استعمل العلماء المسلمون في الماضي والحاضر كلمة «مسيحي» للدلالة على المنتسب للديانة النصرانية، نجد ذلك في كتب التاريخ والتراجم؛ ككتاب «عيون الأنباء»، بل نقل السبكي في «طبقات الشافعية»[1] هذا الاسم في أبيات للإمام القفّال الشاشي الشافعي رحمه الله.

نقول هذا رغم أننا نعتقد أن المسيح عيسى بن مريم عليهما السلام كان عبدًا لله، قال الله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٠-٣١]، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٦- توضيح مفهوم الإرجاء وعقيدة المرجئة:

السؤال:

ما هي عقيدة الإرجاء، وهل هي عقيدة صحيحة؟

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي (٣: ٢٠٩).

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، عقيدة الإرجاء عقيدة باطلة لا ترى للعمل الصالح أثرًا في الإيمان؛ فلا فرق عند المرجئة بين العاصي والطائع العابد، ولا بين الفاسق والمؤمن؛ من حيث مصيرُهم يوم القيامة، فالطائع والعاصي لا يعذبان مطلقًا، وقالوا عبارتهم المشهورة: «لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة».

والمرجئة على فرق عدة، يمكن الاطلاع عليها في كتب الملل والنحل الموسَّعة، وإنما سُمُّوا مرجئة لأنهم أرجأوا العمل عن مسمى الإيمان، بمعنى أنهم جعلوا العمل غير ذي أثر على الإيمان، حتى حكموا بأن العاصي كالطائع في المصير يوم القيامة.

وعلماء أهل السنة يذكرون هذه الفرقة في كثير من المواضع في كتبهم، أشهرها عند الكلام على مصير مرتكب الكبيرة، وقد توسط أهل السنة في هذه المسألة بين المرجئة من جهة، والمعتزلة والخوارج من جهة أخرى، حيث يحكم أهل السنة على أصحاب الكبائر بأنهم مؤمنون عصاة، متوعدون بالعذاب يوم القيامة، ولكنهم لا يخلدون في نار جهنم، وذهبت المرجئة إلى أنهم لا يعذبون ألبتة، ويدخلون الجنة مع الداخلين، وأما الخوارج والمعتزلة فحكموا على أهل الكبائر بالخلود في نار جهنم، وجعلوهم كالكفار في المصير.

جاء في كتاب «تبيين كذب المفتري»[1]، لابن عساكر: «قالت المرجئة: من أخلص لله سبحانه وتعالى مرة في إيمانه لا يكفر بارتداد ولا كفر، ولا يكتب

(١) تبيين كذب المفتري للإمام ابن عساكر (ص١٥١).

عليـه كبيرة قـط، وقالت المعتزلـة: إنّ صاحب الكبيرة مع إيمانـه وطاعاته مئة سنة لا يخرج من النار قط، فسلك رضي الله عنه ـ يعني أبا الحسن الأشعري ـ طريقةً بينهما، وقال: المؤمن الموحد الفاسـق هو في مشيئة الله تعالى، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة، فأما عقوبة متصلة مؤبدة فلا يجازى بها صاحب كبيرة». انتهى.

ولا بد من التنبه إلى مسألة يذكرها العلماء في كتبهم؛ وهي نسبة الإرجاء إلـى الإمـام أبـي حنيفة رحمه الله تعالى، وهي نسـبة غير صحيحـة، فإن الإمام أبـا حنيفـة مـن أئمة أعلام أهل السـنة والجماعة، بل هو مقدَّم فـي دينه وورعه وعقله وفهمه تقدمًا لا يكاد يدانيه فيه أحد من أهل زمانه، حتى صارت عدالته مسـتغنية عن الشـهود، وما نسبه إليه بعض الناس من الإرجاء إما أنه صادر عن جهـل، أو عـدم علـم بحقيقة قول هذا الإمـام، فإن غاية ما قالـه أن الإيمان هو التصديق والإقرار، فظنَّ بعض الناس أنه مرجئ؛ لأنه لم يذكر العمل في معنى الإيمـان، ولكـن غـاب عنهم أنـه أراد بيان أصـل الإيمان، لا الإيمـان الكامل؛ ولذلـك حقق العلماء مقالة الإمام أبي حنيفة، وسـمَّوا إرجـاءه إرجاء الفقهاء، كما سمَّوه إرجاءً سنّيًّا، تفرقةً بينه وبين المرجئة المبتدعة، وبعض العلماء أبى أن يسمي أبا حنيفة مرجئًا أصلًا، لأنه موافق لأهل السنة والجماعة.

وقـد بيَّـن علماء الفِرق وجه نسـبة الإرجـاء للإمام أبي حنيفـة، وأنه بريء منهـا، فقد جـاء في كتاب «الملـل والنِّحـل»[1] للإمام الشهرسـتاني رحمه الله تعالـى: «ومـن العجيب أنّ غسـان ـ رجل مـن فرق المرجئـة ـ كان يحكي عن

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١: ١٤١).

أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه، ويعدُّه من المرجئة، ولعله كذب كذلك عليه، لعمري! كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه: مرجئة السنة، وعدَّه كثيرٌ من أصحاب المقالات من جملة المرجئة، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان، والرجل مع تحريجه في العمل ـ أي: يثبت الإثم على تارك العمل ـ كيف يُفتي بترك العمل؟ وله سبب آخر، وهو أنه كان يخالف القدرية، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئًا، وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج، والله أعلم».

ومن عرف مذاهب الفِرق في هذه المسألة، واطلع على الأدلة الشرعية؛ علم قطعًا أن الحقّ مع أهل السنة والجماعة؛ لأنهم ملتزمون بما ورد من الأدلة الشرعية، وفوق ذلك مذهبهم مذهب معتدل وسَط لا غلو فيه، ولا إفراط ولا تفريط، والله تعالى أعلم.

❊ ❊ ❊

٢٧ـ مذهب التجسيم باطل ولا يجوز اتباعه:

السؤال:

وقعت في حيرة من ديني؛ لأن بعض الناس يحتجون على صحة مذهب التجسيم ووجوب إثبات الأعضاء والجوارح لله تعالى بظواهر كثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية، ويقولون: إنه مذهب السلف الصالح، والعلماء المعروفين، وآخرون يقولون: إنه مذهب باطل مبتدع لم يقل

به السلف الصالح، وإنما قال به بعض ضعفاء اليقين، فما المعنى الدقيق لـ«مذهب التجسيم»؟ وهل هو اعتقاد مقبول في دين الإسلام؟ أرجو إخراجي من الحيرة بأسهل طريقة، وأوضح منهج.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، إن صحة اعتقاد المسلم مقصد ضروري أصيل من مقاصد الشريعة الإسلامية؛ تحقيقًا لمصلحة حفظ الدين؛ ولذلك حاطه الإسلام بأعلى رعاية وأولى اهتمام، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وأما «مذهب التجسيم»؛ فأصحابه يعتقدون أن الله جسم، وأن له أعضاء وجوارح، لكنهم يجعلون الله أعظم من سائر الأجسام، ويحتجّون لإثبات مذهبهم بظواهر النصوص المتشابهة التي ورد فيها لفظ اليد والعين والوجه والاستواء مثلًا، وهو احتجاج باطل؛ لأن معاني هذه الظواهر اللغوية ليست مرادة للشارع، بل هي جارية على أساليب العرب الفصحاء في كلامهم، قال ابن الجوزي الحنبلي منكرًا على المشبهة والمجسمة: «وقد أخذوا بالظواهر في الأسماء والصفات، فسمَّوها بالصفات تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدث»[1]، وكل لفظ من متشابهات الكتاب والسنة يدل على التجسيم أو لوازمه من الحيِّز

---

(١) دفع شبه التشبيه (ص١٩).

والمكان والجهة والعلو الحسي وغير ذلك؛ يجب شرعًا عدم اعتقاد ظاهره، بل يجب تنزيه الله عن ذلك المعنى الباطل؛ لأنه محال عقلًا وشرعًا، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولو صح كون الله جسمًا لانتفت ألوهيته سبحانه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ومنهج أهل السنة والجماعة في هذه المتشابهات هو تنزيه الله تعالى عما لا يليق به من التجسيم ومشابهة الخلق، وقد اتفقت على ذلك كلمة أئمة أهل السنة والجماعة، وهذه نقولات عن أكابر هؤلاء الأئمة، قال الإمام الطحاوي في عقيدته: «فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدَعات»، وقال الحافظ ابن حبان: «الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيُحتَوى، ولا له أجل معدود فيفنى، ولا يحيط به جوامع المكان، ولا يشتمل عليه تواتر الزمان، ولا يدرك نعمته بالشواهد والحواس، ولا يقاس صفات ذاته بالناس»[(١)]، وقال الإمام المحدِّث الخطابي: «والله سبحانه موصوف بصفاته، منفي عنه ما لا يليق به من صفات الآدميين ونعوتهم، ليس بذي جوارح، ولا بذي أجزاء وأبعاض، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»[(٢)]، وجاء في كتاب «الأسماء والصفات»[(٣)]: «لأن اسم الإله إذا ثبت فكل وصف يعود عليه بالإبطال وجب أن يكون منفيًّا بثبوته، والتشبيه من هذه الجملة؛ لأنه إذا كان له من خلقه شبيه وجب أن يجوز

---

(١) الثقات لابن حبان (١: ١).

(٢) معالم السنن (٤: ٣٣٠).

(٣) للحافظ البيهقي (١: ٢٣٦).

عليه من ذلك الوجه ما يجوز على شبيهه، وإذا جاز ذلك عليه لم يستحق اسم الإله، كما لا يستحقه خلقه الذي شبهه به، فتبيَّن بهذا أن اسم الإله والتشبيه لا يجتمعان، كما أن اسم الإله ونفي الإبداع عنه لا يأتلفان، وبالله التوفيق».

وقال الحافظ ابن عساكر في بيان التنزيه ونفي التشبيه عند الأشاعرة والإمام الأشعري: «فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة، ولا نفاة لصفات الله معطلة، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتّصف به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة، ولقُوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة؛ فحينئذٍ يسلكون طريق التأويل، ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه؛ خوفًا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه»[(١)].

وخلاصة القول أن لأهل السنة والجماعة مذهبين بعد الاتفاق على وجوب تنزيه الله تعالى عما لا يليق به من التجسيم ومشابهة الخلق؛ وهما؛ التأويل: وهو نفي الظاهر مع بيان مراد الله تعالى، والتفويض: وهو نفي الظاهر مع التوقف عن بيان مراد الله تعالى، وكل من المذهبين يحقِّق التنزيه الواجب على المكلفين، قال الإمام الفخر الرازي: «حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها، وقال جمهور المتكلمين: بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات»[(٢)]، وقال الإمام النووي: «هذا

(١) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص٣٨٨).
(٢) أساس التقديس (ص١٣٧، ١٣٨).

الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان؛ **أحدهما**: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات، **والثاني**: تأويله بما يليق به»[1]، وقال العلامة اللقاني في نظمه الشهير «جوهرة التوحيد»:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيها أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنزِيهًا

هذا وإن فِرق المجسمة كثيرة متشعبة، مع قلّة عددهم في تاريخ الإسلام، ولهم في وصف ذات الله تعالى بالنقائص والأعضاء والجوارح والنوم والنسيان أمور شنيعة وعظائم لا يليق بنا ذكرها، جاء في «مقالات الإسلاميين»[2]: «اختلفت المجسمة فيما بينهم في التجسيم، وهل للبارئ تعالى قدر من الأقدار، وفي مقداره، على ستَّ عشْرةَ مقالةً، فقال هشام بن الحكم: إن الله جسم محدود عريض عميق طويل... وقد ذكر عن بعض المجسمة أنه كان يثبت البارئ ملونًا، ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة... وقال قائلون: إن البارئ جسم وأنكروا أن يكون موصوفًا بلون أو طعم أو رائحة أو مجسة أو شيء مما وصف به هشام، غير أنه على العرش مماس له دون ما سواه».

ومن المجسمة فِرق تصرِّح بالتجسيم، ويقولون بأنّ الله جسم كالأجسام، ومنهم فِرق أخرى لا تصرِّح بذلك، بل يقولون: إن الله جسم لا كالأجسام، وكل من القولين باطل؛ لأن الله ليس جسمًا أصلًا، بل هو منزَّه عما يقوله هؤلاء.

وعليه فإن مذهب التجسيم باطلٌ في اعتقاد الإسلام، ولا يجوز اتباعه؛

---

(١) شرح صحيح مسلم (٥: ٢٤).

(٢) للإمام الأشعري (١: ١٦٥).

لأنـه مخالف لمنهج أهل السـنة والجماعة، ولـم يقم على صحته دليلي نقلي، بل الأدلة العقلية والنقلية متضافرة على بطلانه، وتخطئة القائلين به، ولم يقل به أحد من السلف، ولا من الخلف، وكل ما ورد عن أحدهم مما يخالف عقيدة التنزيه، فإما أنه غير ثابت نقلًا، أو مؤول بما ذكرناه من العقيدة الصحيحة، ولم يذهب إلى التجسيم والتشبيه إلا قليل من الناس لا ينبغي الالتفات إليهم، ولا التعويل على أقوالهم وآرائهم، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٨ـ القاديانية ليست من فرق المسلمين :

السؤال:

برزت في الآونة الأخيرة جماعة إسلامية تدعى «الأحمدية»، ونلاحظ أنها أخذت تنتشر بين الناس في الأردن، وهذه الجماعة ضالة، تحرِّف الدين، ولم أجد أي رد على هذه الجماعة من المشايخ، ويجب علينا جميعًا أن نتصدى لهم في وسائل الأعلام، ونعرِّف بهم حتى لا يقع الناس في كفرهم؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسـلام على سـيدنا رسـول الله، الطائفـة الأحمدية هي التي تسـمى أيضًا بـ«القاديانية»، إحدى الفرق الباطنية الضالة التي نشـأت فـي الهنـد، وأحدثت بعض العقائد الكفرية، وجمعت عليها جميع المنتسـبين إليها، مؤسسها يسمى مرزا غلام أحمد القادياني (**١٨٣٩-١٩٠٨**م) نسبة إلى قاديـان، إحـدى قرى البنجاب في الهنـد، ومن العقائد الكفريـة التي تؤمن بها

هذه الطائفة دعوى نبوة مرزا غلام القادياني، والقول بتناسخ الأرواح، وإنكار بعض فرائض الإسلام، وأشياء أخرى كثيرة.

ولذلك صدرت قرارات المجامع الفقهية الإسلامية المعروفة بالحكم بكفر هذه الطائفة، وعدم اعتبارها من فِرق المسلمين، ولم يخالف في ذلك أحد من العلماء.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: (٤) الوارد في «مجلة المجمع» (١: ١٠٩) ما يلي:

«ما ادعاه مرزا غلام أحمد من النبوة والرسالة ونزول الوحي عليه إنكارٌ صريح لما ثبت من الدين بالضرورة ثبوتًا قطعيًّا يقينيًّا من ختم الرسالة والنبوة بسيدنا محمد، وأنه لا ينزل وحي على أحد بعده، وهذه الدعوى من ميرزا غلام أحمد تجعله وسائر من يوافقونه عليها مرتدين خارجين عن الإسلام». انتهى.

كما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، رقم (٣) ما يلي:

«قرر المجلس بالإجماع اعتبار العقيدة القاديانية ـ المسماة أيضًا بالأحمدية ـ عقيدة خارجة عن الإسلام خروجًا كاملًا، وأن معتنقيها كفار مرتدون عن الإسلام، وأنّ تظاهر أهلها بالإسلام إنما هو للتضليل والخداع، ويعلن مجلس المجمع الفقهي أنه يجب على المسلمين حكومات، وعلماء، وكتابًا ومفكرين، ودعاةً وغيرهم، مكافحة هذه النحلة الضالة وأهلها في كل مكان من العالم». انتهى.

ومـع ذلـك ننبه هنا إلى أن الحكم بكفـر معتقدات هذه الطائفة لا يلزم منه تكفيـر جميع الأشـخاص المنتسـبين إلى الإسـلام منهم، فتكفير الأشـخاص حكـم قضائـي ينظر فيه القاضـي، ونحن إنما نتكلم علـى العقائد والأفكار، لا على الأعيان والأفراد، والله أعلم.



الباب الخامس
شبهات في العقيدة

٢٩ـ عدم التفرقة بين الأجل المسمى والأجل المقضي :

السؤال:

هل يموت الناس بانتهاء أجلهم، وهل هناك فَرق بين الأجل المسمى والأجل المقضي؛ لأن هناك مقالًا متداولًا فيه أن الذين يموتون بسبب التقصير في الاحتياطات يموتون بانقضاء أجلهم المقضي لا بانتهاء أجلهم المسمى؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، إنّ من العقائد المقرَّرة في الإسلام أنّ الخلق والموت والحياة بيد الله تعالى، ولا يملكها أحدٌ من الناس، فلا أحد يستطيع أن يجلب شيئًا من ذلك أو يدفعه عند وقوعه، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢].

وكل إنسان يموت فهو يموت لانقضاء أجله الذي علمه الله تعالى، سواء كان موته بسبب كارثة أو مرض أو قتل، أو بدون سبب مباشر ملحوظ؛ ولذلك يقول أهل السنة والجماعة: إنّ الميت والمقتول كل منهما يموت بسبب انقضاء

أجله، وقال سيدنا النبي ﷺ: «إنّ الله عزّ وجلّ وكَّلَ بالرحِمِ ملَكًا، يقُولُ: يا ربِّ نُطفةٌ، يا ربِّ علقةٌ، يا ربِّ مُضغةٌ، فإذا أراد أن يقضيَ خَلقَه قال: أذكرٌ أم أُنثى؟ شقيٌّ أم سعيدٌ؟ فما الرِّزقُ والأجلُ؟ فيُكتَبُ في بطنِ أُمِّهِ»، رواه البخاري.

وهذه العقيدة الإسلامية متفق عليها عند أهل السنة والجماعة، يقول الإمام اللقاني في «جوهرة التوحيد»:

وَمَيِّتٌ بِعُمرِهِ مَنْ يُقتلُ   وَغَيْرُ هَذا باطِلٌ لا يُقبَلُ

وشرحه البيجوري[1]: «وما ذكره الناظم هو مذهب أهل الحق، فالأجل عندهم واحد لا يقبل الزيادة والنقصان، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقد دلّت الأحاديث على أنّ كل هالك يستوفي أجله من غير تقدم عليه، ولا تأخر عنه».

والأجل المسمّى هو الأجل المعلوم عند الله تعالى، وبانقضائه تنقضي حياة الإنسان، والأجل واحد في الحقيقة، سواء وصفناه بالمسمّى أو بالمقضي، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠]، ففي هذا الآية وصف الله الأجل المسمى بالانقضاء، فهو مسمًّى ومقضيٌّ معًا.

والأجل المسمى عند الله لا تقدمه معصية أو تقصير، ولا تؤخره طاعة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ

---

(١) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (ص٢٦٣).

﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١]، وكثير من ظلم الناس وتقصيرهم يقابله الله بالعفو، وليس بالضرورة أن يعاقبهم الله عليه، وتقصير الناس في الأخذ بالأسباب ليس سببًا في موتهم، بل سبب موتهم هو انتهاء آجالهم التي لا تتأخر ولا تتقدم؛ لأن الإنسان يموت بانقضاء أجله، لا بشيء آخر، سواءٌ كان الشخص مؤمنًا أو كافرًا، آخذًا بالأسباب أو مقصرًا فيها، جاء في كتاب «الاعتقاد»[1] للبيهقي: «﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾، قال: الموت، وقال يحيى بن زياد الفراء: إنما أراد مسمى عندكم».

وإيماننا بعقيدة القضاء والقدر وَفقَ مفهوم أهل السنة والجماعة لا ينافي الأخذ بالأسباب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ شَيۡءٖ سَبَبٗا ۞ فَأَتۡبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤-٨٥]، والله سبحانه رتب عقوبة وكفارة على القتل العمد والخطأ، وهذا لأن الإنسان في الدنيا مؤاخذ بأعماله، وما يتسبب به، ولا يعفى من المساءلة استنادًا إلى عقيدة القضاء والقدر، فالمخطئ أو المقصر محاسب على خطئه وتقصيره في الدنيا والآخرة.

وعليه فإنّ أجل الإنسان هو الذي علمه الله تعالى وقضاه، وموت الإنسان يكون بانقضاء هذا الأجل، وليس هناك فَرق بين الأجل المسمَّى والأجل المقضيّ، وننصح المسلمين بأخذ العلم عن أهل الاختصاص، والابتعاد عن الأفكار التي تُروَّجُ من مصادر غير موثوقة ولا مختصّة، والله تعالى أعلم.

❊ ❊ ❊

---

(١) الاعتقاد للإمام البيهقي (ص١٧١).

٣٠ـ كراهة المسلم لبعض أحكام الشريعة مع إيمانه بها:

السؤال:

الشخص المسلم الذي يؤمن بما شرع الله تعالى من الشرائع، ويؤمن بفريضة الصلاة والصوم، ومقتنع أن الله تعالى شرع وأنزل، لكن هذا الشخص يتمنى في نفسه ويقول: يا ليت أن الله لم ينزل ولم يشرع الصلاة والصوم مثلًا، يتمنى ذلك في نفسه بسبب الكسل والتثاقل وصعوبة الصيام، وهذا الشخص لا يريد من ذلك التنقص من الدين أو محاربته، بل يحب الراحة وعدم التعب، فهل يشمله قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [محمد: ٩]؟ وهل هذا كفر أكبر مخرج من الملة، ويكون صاحبه مرتدًّا عن الدين؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، المؤمن بالله تعالى وبرسوله ﷺ هو المصدق بكل ما جاء به النبي ﷺ، جاء في «إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد»(١): «وفسَّر الإيمانَ ـ أي حدَّه ـ جمهور الأشاعرة والماتريدية وغيرهم بالتصديق المعهود شرعًا، وهو تصديق نبينا محمد ﷺ في كل ما علم مجيئه به من الدين بالضرورة، أي فيما اشتهَرَ بين أهل الإسلام، وصار العلم به يشابه العلم الحاصل بالضرورة، بحيث يعلمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال».

وامتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه سبحانه واجب شرعي على كل

---

(١) إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد (ص٨٧).

مكلف؛ ولذلك فإنه يجب شرعًا على المسلم أن ينقاد لشرع النبي ﷺ انقيادًا تامًّا، وذلك علامة الإيمان الكامل؛ لقول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وأما ارتكاب المعاصي؛ كترك الصلاة والصوم مثلًا؛ فهو أمر محرَّم شرعًا، وكبيرة من الكبائر، لكنه لا يُخرج المسلم من الملة، ولا يزيل إيمانه بالكلية، بل يَنقُصُه، ويبقى صاحب المعصية مؤمنًا مسلمًا معصوم الدم والمال، وهذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة إجماعًا، قال الإمام سيف الدين الآمدي رحمه الله: «وقد اختلفوا في أهل الكبائر من المؤمنين إذا ماتوا عنها من غير توبة؛ فالذي عليه إجماع المسلمين أنهم ماتوا على الإيمان»[(١)].

وأمّا كراهة المسلم لبعض أحكام الشريعة الإسلامية مع إيمانه بها فأمر لا ينبغي للمؤمن الكامل الإيمان، بل يجب أن يكون قلب المؤمن تبعًا لما جاء في الشرع، لكن قد تكون الكراهة طبيعية؛ بمعنى عدم الرغبة في التعب، وإيثار الراحة على الاجتهاد في العبادة؛ فلا تكون هذه الكراهية كفرًا بالله تعالى، بل ينبغي على المؤمن أن يسعى في تقوية الإيمان في قلبه بحيث يحبُّ الطاعات، ويكره المعاصي، ويكون على ما يحبه الله تعالى من الأحوال والأقوال، قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين (٤: ٣٦٠).

وقد وقع هذا النوع من الكراهة الطبيعية لبعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، خصوصًا في الأمور الشاقة على النفوس؛ كالتضحية بالنفس والمال، حيث أخبر الله تعالى عنهم أنهم كرهوا الخروج إلى القتال في غزوة بدر، وفضَّلوا المغانم، قال الله سبحانه: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وأخبر الله تعالى أنّ القتال في سبيل الله مكروه بالنسبة للمؤمنين بحسب طبيعة الإنسان ومقتضى بشريته، قال سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ۞ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ وَيُخۡرِجۡ أَضۡغَٰنَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٦، ٣٧].

وقد يتوهَّم بعض المسارعين في تكفير المسلمين أن كراهة الإنسان لبعض ما جاء به النبي ﷺ سبب في الكفر والخروج من الملّة، وهذا أمر يلزم عنه تكفير الصحابة وعموم المسلمين؛ لأن أداء بعض الأحكام الشرعية مع كراهتها كراهيةً طبيعيةً أمرٌ واقعٌ أخبر عنه النبي ﷺ، وليس كفرًا، بل هو سبب في زيادة الأجر، وتعظيمه عند الله تعالى، حيث جاء من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «ألا أدُلُّكم على ما يمحُو الله به الخطايا، ويرفعُ به الدّرجاتِ؟»، قالُوا: بلى يا رسُول الله، قال: «إسباغُ الوُضوءِ على المكارهِ، وكثرةُ الخُطى إلى المساجدِ، وانتظارُ الصلاةِ بعد الصلاةِ، فذلِكُمُ الرِّباطُ»، رواه مسلم.

ويستدل هؤلاء المسارعون في التكفير بقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]، وأغفلوا أن هذه الآية نزلت في الكفار والمنافقين الذين يكرهون ما أنزل الله كفرًا بها، وجحودًا لها، وتكذيبًا بها، لا مجرد كراهية طبيعية، فلا يجوز تنزيلها على المؤمنين.

وعليه فإنّ كراهة المسلم لبعض أحكام الشريعة الإسلامية كراهيةً طبيعيةً لا ينافي الإيمان، لكن المؤمن الكامل الإيمان يحب الله ورسوله وأحكام الشريعة الإسلامية، وينقاد لها راضيًا بها، وتكون محبته لما يحبه الله ورسوله أعظم من محبته لما يشتهيه، والله تعالى أعلم.

* * *

٣١- الدعاء عبادة مشروعة وهي من أقدار الله عز وجل في حق العباد:

السؤال:

هل الدعاء يغيّر القدر بالزواج وغيره؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الدعاء عبادة مشروعة، وللمؤمن أن يدعو بما شاء من خير أمور الدنيا والآخرة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وقد علَّمنا سيدنا النبي ﷺ كيف ندعو الله تعالى، ونتأدب في الدعاء معه سبحانه، ونسأله بضراعة وخضوع، وعلَّمنا أن نثق بالله تعالى عند الدعاء؛ حيث قال عليه الصلاة والسلام: «لا يرُدُّ القضاءَ إلا الدُّعاءُ، ولا يزيدُ في العُمُرِ إلا البِرُّ»، رواه الترمذي.

وينبغي التنبه إلى أن المراد من هذا الحديث هو الدلالة على باب من أعظم أبواب الخير والعبادة؛ وهو الدعاء، وليس المعنى أن قضاء الله الأزلي يتغير ويتبدل، بل المراد أن أدعية الخلق وحاجاتهم وما يكون من أحوالهم كلها مقدرة عند الله تعالى، مقضيٌّ فيها بقضاء أزلي لا يتغير؛ وهو إرشاد للعباد ألا يسأموا من العبادة والدعاء؛ لأنها مفاتيح الخير الدنيوي والأخروي؛ فالعبد يدعو الله عز وجل بأن يرزقه الزوجة الصالحة، ويخلص في دعائه، ويتذلل لله تعالى، ولا يدري أين القضاء المبرم، فهو يوكل جميع أمره لله عز وجل.

وقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى هذا المعنى في قوله عز وجل: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ثم إن العبد لا يطَّلع على الغيب، ولا يعلم ما كتب الله سبحانه وتعالى عليه؛ فعليه أن يدعو الله تعالى تعبُّدًا بالدعاء، وامتثالًا لأمره عز وجل.

وقد بيَّن الإمام المحدِّث ابن فورك رحمه الله تعالى هذا المعنى، حيث قال: «رُوي أنه قال ﷺ: «إن القضاء والدعاء يتعالجان»، وما رُوي أنه قال: الصدقة تدفع القضاء المبرم، ومعنى هذه الأخبار كلها على نحو ما ذكرنا، وهو أن يكون السابق في العلم مما يحدث في المستأنف أنه إذا دعا صرف عنه البلاء، وكذلك إذا تصدَّق، لا أنه يكون المعلوم في الأزل وصول البلاء

إليه، ثم إذا حصل الدعاء تغير المعلوم؛ لأن ذلك يؤدي إلى ألا يكون ذلك في الأزل معلومًا ولا قضاء، وذلك محال»[(١)].

فالمؤمن يدعو امتثالًا لأمر الله، ويتداوى امتثالًا لأمر الله، وله على ذلك الثواب، وأما النتائج فأمرها إلى الله تعالى، وكل عاقل مؤمن صاحب تجرِبة يلمس أثر الدعاء، كما يلمس أثر الدواء، بل إن المؤمنين الصادقين يتوصلون بالدعاء إلى ما تعجِز عنه الوسائل المادِّية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، والله تعالى أعلم.

* * *

٣٢- حكم تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

السؤال:

هل هناك دليل شرعي على جواز تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام: الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، التوحيد عقيدة إسلامية واضحة وبيّنة؛ ولذلك سُمِّيَت شهادة الإسلام بكلمة التوحيد، ومعنى التوحيد: هو إثبات صفة الوحدانية لله تعالى، وبإثباتها يُثبت العبد المؤمن تفرُّد الله بالألوهية والربوبية وصفات الكمال وأسماء الجلال، وقد جعل القرآن الكريم التوحيد علامة فارقة في حياة الإنسان؛ فإنّ المؤمن بألوهية الله تعالى

---

(١) مشكل الحديث وبيانه (١: ٣١٢).

ووحدانيته في الإيجاد والإمداد والإسعاد ينطلق قلبه في ميدان الإيمان بلا قيد، قال الله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰۚ قُل لَّآ أَشْهَدُۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩].

وأما مفهوم الإيمان بالألوهية والربوبية والأسماء والصفات؛ فالألوهية لفظ مشتق من الإله، والإيمان بها إثبات استحقاق الله تعالى لعبودية الخلق له، والربوبية لفظ مشتق من الرب، والإيمان بها إثبات أنّ الله رب مدبر يتصرف في كل شيء بقدرته وإرادته، وتوحيد الأسماء والصفات إثبات انفراد الله تعالى باستحقاق الكمالات التي تدل عليها أسماؤه الحسنى وصفاته العليا.

وقد دلّت نصوص القرآن الكريم على تلازم الإيمان بالربوبية والألوهية؛ حيث قال الله تعالى في بيان اتّصالهما: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، فمَن آمن بربوبية الله توجه إليه بإثبات الألوهية، ومن أثبت الألوهية كان مثبتًا للربوبية لا محالة، قال الله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُۖ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الدخان: ٨]، قال ابن عاشور في تفسير الآية: «ولما كان تفرده بالإحياء والإماتة دليلًا واضحًا في أحوال المخاطبين، وفيما حولهم من ظهور الأحياء بالولادة، والأموات بالوفاة، يومًا فيومًا من شأنه ألا يجهلوا دلالته، بَلْهَ جحودهم إيّاها، ومع ذلك قد عبدوا الأصنام التي لا تحيي ولا تميت؛ أعقب بإثبات ربوبيته للمخاطبين تسجيلًا عليهم بجحد الأدلة وبكفران النعمة»[1].

---

(١) التحرير والتنوير (٢٥: ٢٨٤).

وتعداد أنواع التوحيد وتقسيمها بحسب مفهوم كلٍّ منها لا محذور فيه شرعًا أو عِلمًا، بل يمكن تقسيم التوحيد بأكثر من هذه الأقسام، فيمكن أن تقول: توحيد الذات، وتوحيد الصفات، وتوحيد الأفعال، لكن الخطأ في توهُّم أن الإيمان بالربوبية حاصل للكفار، وهو قول باطل غير معتبر؛ لما دلّت عليه الأدلة الشرعية كما سبق، ولم ينقل الفصل بين الإيمان بالربوبية والألوهية عن أحد من علماء الإسلام المعتبرين، والقول به يؤدي إلى أباطيل كثيرة، منها القول بإيمان الكفار بالربوبية مع أنّ الله وصفهم بأنهم مشركون وكفار، والذي أوقع أصحاب هذا القول في اللبس والخطأ هو الإقرار الظاهري لبعض المشركين بأنّ الله هو الخالق في مثل قول الله سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ونظائرها من الآيات.

والسر الكامن وراء جواب الكفار في مثل هذه الآيات يبينه علماء الكلام والتفسير؛ بأن هذا الإقرار من الكفار كإقرار الملجئ الذي لا يملك فرارًا من السؤال لشدة ظهور الحقيقة، وليس تصديقًا حقيقيًّا منهم، فلا أحد يمكنه أن ينكر أن الله هو الخالق والرازق والرب المدبِّر، مع ظهور دلائل ذلك وشواهده في الأنفس وفي الآفاق؛ ولذلك أنكر الله تعالى عليهم عدولهم عن هذه الحقيقة الواضحة باعتقاد شريك له، بل وصفهم الله تعالى بعد إقرارهم الظاهري هذا بالكذب وشدة الكفر، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، قال البيضاوي في «تفسيره»[١]: «﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) تفسير الإمام البيضاوي (٤: ٢١٦).

وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ لوضوح الدليل المانع من إسناد الخلق إلى غيره، بحيث اضطروا إلى إذعانه».

وقد ورد في القرآن الكريم ما يبطل دعوى أن الكفار كانوا مؤمنين بالربوبية، بل يثبت خلاف ذلك، فهم كانوا مشركين بالربوبية؛ لأنهم اعتقدوا مع الله أربابًا كثيرين، حيث حكى الله على لسان يوسف عليه السلام: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقال عز مِن قائل: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وعليه فإنّ تقسيم التوحيد في مقام التعليم والتفهيم وإيضاح المعاني لا محذور فيه، أما تقسيمه بطريقة تجعل المشركين مؤمنين بالربوبية؛ فهو أمر مخالف لِما ثبت قطعًا في القرآن الكريم، وتزداد خطورته إذا كان أصلًا في تكفير بعض المسلمين بحجّة إنكارهم للربوبية من خلال مسائل فقهية فرعية؛ كالتوسّل والاستغاثة والتبرّك بالصالحين، وغيرها من المسائل التي لا يخرج الخلاف فيها عن دائرة الفقه الإسلامي المنضبط الذي يجمع ولا يفرِّق، والله تعالى أعلم.

* * *

٣٣ـ حكم نقل كلام الكفر:

السؤال:

ما حكم نقل الكفر؛ كمن يقول مثلًا: إنّ فلانًا قال: «كذا وكذا»، ويسبّ الدين، فهل يكفر بذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، نقل الكفر من الأمور الخطيرة التي يجب التنبّه لها؛ لأنّ نقل الكفر قد يورث شبهة، فيفتن بها ضعاف الدين والعلم، كما يجب النظر أيضًا إلى أثر نقل هذا الكفر في سامعه وقارئه، ويجب على ناقل الكفر أن يُنكر ذلك، ويعتقد بطلانه؛ لأنه لو اعتقد ما يقول وينقل يكفر عندئذٍ، وتجري عليه أحكام المرتدين؛ لأنّ سبّ الدين حرام، ويعدّ فاعله مرتدًّا عن الإسلام، ويجب على من سمعه أن ينصحه لعله يتوب ويرجع إلى الإسلام، ومن لم يتب يرفع أمره إلى القاضي ليعاقبه.

يقول الإمام النووي رحمه الله: «من نقل الشهادتين حكايةً بأن يقول: سمعت فلانًا يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فهذا لا يصير مسلمًا بلا خلاف؛ لأنه حاكٍ، كما لا يصير المسلم كافرًا بحكايته الكفر»[١].

وكذلك؛ فلا يكفر من تلفظ بكلمة الكفر خطأً، قال رسول الله ﷺ: «للهُ أشدُّ فرحًا بتوبةِ عبدِه حينَ يتوبُ إليه مِن أحدِكُم كانَ على راحلتِه بأرضِ فلاةٍ، فانفلتت منه وعليها طعامُه وشرابُه، فأَيِسَ منها، فأتى شجرةً، فاضطجع في

(١) المجموع (٣: ٩٩).

ظلِّهـا، قـد أيِسَ مِـن راحِلتِه، فبينمـا هو كذلك إذا هـو بها، قائِمةً عِنـدَه، فأخذَ بخِطامِها، ثمَّ قال مِن شِـدّةِ الفرحِ: اللّهُمَّ أنت عبدي وأنا ربُّك، أخطأ مِن شِـدّةِ الفرحِ»، رواه مسلم.

وينبغـي أن يُعلـم أن من نقـل كلمة الكفر عن غيره من غيـر حاجة لنقلها، ولا داعٍ يدعـو لحكايتهـا، مع علمه بأنها كفر، فإنه يُخشـى عليه أن ينطبق عليه ما قاله الإمام ابن نجيم رحمه الله: «والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلًا أو لاعبًـا كفـر عنـد الـكلّ، ولا اعتبـار باعتقـاده، كما صرح به قاضـي خان في «فتاويـه»، ومـن تكلم بهـا مخطئًا أو مكرهًا لا يكفر عند الـكلِّ، ومن تكلم بها عالمًا عامدًا كفر عند الكل»[1].

وعليـه فـإن من تلفظ بالكفر مخطئًا، أو مكرهًا، أو ناقلًا، مع إنكاره وعدم اعتقـاده؛ فإنه لا يكفر، ولا تجري عليه أحكام المرتدين، ولا يجوز نقل الكفر إلا لحاجـة؛ كالشـهادة على فاعله، أو التحذير منـه، أو إبطال الكفر والردّ على الشبهات، والله تعالى أعلم.

* * *

٣٤- حكم تفضيل بعض الصحابة على بعض:

السؤال:

ما حكـم تفضيـل الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه علـى باقي الصحابـة رضوان الله عليهم، ومنهم الشـيخان أبـو بكـر وعمر

---

(١) البحر الرائق (٥: ١٣٤).

رضـي الله عنهمـا، مع عـدم الطعن فـي أحد مـن الصحابة، وكامـل المحبة لهم جميعًا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسـول الله، اصطفى الله تعالى لنبيـه ﷺ خيـرة من الخلـق، وخصَّهم بصحبتـه، والتلقي عنـه، والجلوس بين يديه، وأثنى الله تعالى على الصحابة حيث قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وإنما جاء الإسلام هداية ورحمة، يزيل ما بين الناس من بغضاء، ويرفع أسبابها، قـال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وأما تفضيل بعض الصحابة على بعض خاصةً فمِمّا لم يرد فيه نص قاطع مباشـر، ولـم تبيِّن النصوص جهات التفضيل بالتفصيـل، ولكن ذهب جمهور أهل السـنة بعد استقراء الفضائل وعرض المناقب إلى أن أفضل الصحابة بعد النبـي ﷺ صاحبه أبـو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثـم عثمان ذو النورين، ثـم بـاب مدينة العلم علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم جميعًا، على حسـب ترتيبهـم فـي تولِّـي الخلافـة العظمى، ولكن ذهـب بعض العلماء إلـى أن هذا الترتيب غير قطعي في الدين، بل ثابت بغلبة الظنِّ.

قال النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم»[(١)]: «قال الإمام أبو عبد الله المازري: اختلف الناس في تفضيل بعض الصحابة على بعض، فقالت طائفة: لا نفاضل، بل نمسك عن ذلك، وقال الجمهور بالتفضيل... واتفق أهل السنة على أن أفضلهم أبو بكر، ثم عمر، قال جمهورهم: ثم عثمان، ثم علي، وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي على عثمان، والصحيح المشهور تقديم عثمان... واختلف العلماء في أن التفضيل المذكور قطعي أم لا؟ وممن قال بالقطع أبو الحسن الأشعري، قال: وهم في الفضل على ترتيبهم في الإمامة، وممن قال بأنه اجتهادي ظني أبو بكر الباقلاني»، وقال ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري»[(٢)]: «وفي الحديث تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر كما هو المشهور عند جمهور أهل السنة، وذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري، ويقال: إنه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده، وقيل: لا يفضل أحدهما على الآخر، قاله مالك في «المدونة» وتبعه جماعة منهم يحيى القطان، ومن المتأخرين ابن حزم».

والواجب على المسلم شرعًا ألا يبغض أحدًا من الصحابة؛ لِما ورد في ذلك من النصوص، وللخصوصية الثابتة لهم بصحبة النبي ﷺ، ومعاينة أنواره الشريفة، ومخالطة أخلاقه المُنيفة، والاقتباس من علومه ومعارفه، والأخذ بحكمه وأحكامه مباشرة بدون وسائط، قال ابن الجوزي رحمه الله في «كشف المشكل»[(٣)]: «محبة الصحابة شرعية، فينبغي أن تكون على وجه يأذن الشرع

(١) شرح الإمام النووي على صحيح مسلم (١٥: ١٤٨).
(٢) فتح الباري للإمام ابن حجر العسقلاني (٧: ١٦).
(٣) كشف المشكل للإمام ابن الجوزي (١: ٣٠٨).

فيه، ومن ضروراتها إتباع المحبوب».

ويجب على المكلَّف أن يتوسط في حب الصحابة؛ فلا يقول بعصمة أحد منهم، ولا يتهجَّم بالطعن والتجريح والسب في حق أحدهم، ويستحب له إشباع قلبه بفضائلهم وفواضلهم جميعًا، ويحرُمُ على العامي غير المؤهل أن يخوض في مضايق الخلافات بينهم، وما جرى من فتن بعد وفاة النبي ﷺ؛ فإن ذلك يجرُّ غالبًا إلى محظور شرعي، كأن يبغض أحد الصحابة عن جهل وقلة علم، قال الغزالي رحمه الله في «الاقتصاد»[1]: «واعلم أنّ كتاب الله مشتمل على الثناء على المهاجرين والأنصار، وتواترت الأخبار بتزكية النبي ﷺ إياهم بألفاظ مختلفة؛ كقوله: «أصحابي كالنجومِ، بأيِّهم اقتديتُم اهتديتُم»، وكقوله: «خيرُ الناسِ قرني، ثمَّ الذين يلُونهم»، وما من واحد إلا وورد عليه ثناء خاص في حقه يطول نقله، فينبغي أن تستصحب هذا الاعتقاد في حقهم، ولا تسيءَ الظن بهم، كما يحكى عن أحوال تخالف مقتضى حسن الظن، فأكثر ما ينقل مخترع بالتعصب في حقهم، ولا أصل له، وما ثبت نقله فالتأويل متطرق إليه، ولم يجز ما لا يتسع العقل لتجويز الخطأ والسهو فيه، وحمل أفعالهم على قصد الخير وإن لم يصيبوه».

وعليه فإنّ ما نراه هو ما عليه جمهور أهل السنة والجماعة؛ من تقديم أبي بكر، فعمر، فعثمان، فعلي رضي الله عنهم جميعًا، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي (ص١٣١).

٣٥- حكم الإلحاح في الدعاء مع أن كل شيء مقدر من عند الله تعالى:

السؤال:

لماذا وجب علينا الدعاء والإلحاح به، علمًا بأن كل شيء مقدر من عند الله عز وجل؟ أفيدوني، وجزاكم الله خيرًا.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الدعاء سبب من الأسباب، كما أن السعي في طلب الرزق سبب للرزق، وكما أن الزواج سبب للولد، وكما أن الاستقامة كلها على الطاعة سبب لدخول الجنة.

وكون هذه الأمور أسبابًا يعني أن الله عز وجل جعلها طريقًا للوصول إلى المسبَّب؛ فمن لم يسلك هذا الطريق لم يحصل له مراده، وذلك لا يتعارض مع إيمان المسلم بقضاء الله وقدره.

ومثل ذلك كمثل الأستاذ الذي يطالب تلاميذه بالجِد والاجتهاد واجتياز الاختبار للحصول على الشهادة، والأستاذ يعلم مَن المفلح مِن غير المفلح مِن طلابه، ولكن الجزاء لا يجوز أن يُبنى على علم الأستاذ، وإنما يُبنى على السبب.

يقول الإمام الغزالي رحمه الله: «فإن قيل: فما فائدة الدعاء مع أن القضاء لا مردَّ له؟ فاعلم أن من جملة القضاء رد البلاء بالدعاء؛ فالدعاء سبب لرد البلاء ووجود الرحمة، كما أن التُّرس سبب لدفع السلاح، والماء سبب لخروج النبات من الأرض، فكما أن التُّرس يدفع السهم فيتدافعان فكذلك الدعاء والبلاء، فقدَّر الله تعالى الأمر وقدَّر سببه، وفيه من الفوائد ما ذكرناه، وهو

حضور القلب والافتقار، وهما نهاية العبادة والمعرفة، والله أعلم»[١]. انتهى.

ويقول ابن القيم رحمه الله: «المقدور قُدِّرَ بأسباب، ومن أسبابه الدعاء، فلم يُقدَّر مجردًا عن سببه، ولكن قدر سببه؛ فمتى أتى العبد بالسبب وقع المقدور، ومتى لم يأت بالسبب انتفى المقدور، وهذا كما قُدِّرَ الشِّبع والرِّي بالأكل والشرب، وقُدِّرَ الولد بالوطء، وكذلك قُدِّرَ دخول الجنة بالأعمال، ودخول النار بالأعمال، وحينئذ فالدعاء من أقوى الأسباب؛ فإذا قُدِّرَ وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال: لا فائدة في الأكل والشرب وجميع الحركات والأعمال، وليس شيء من الأسباب أنفع من الدعاء، ولا أبلغ في حصول المطلوب»[٢]. انتهى. والله أعلم.

* * *

٣٦ـ الجواب على من يقول: إن طقوس الحج وثنية

السؤال:

كيف نردُّ على الشبهة التي تقول: «إن طقوس الحج فيها وثنية»، ويعني من يقول بذلك ما يشتمل عليه الحج من طواف حول الكعبة، ورمي للجمرات، وغيرها من أعمال الحج؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الحج ركن من أركان

---

(١) إحياء علوم الدين (١: ٣٢٧).

(٢) الجواب الكافي (ص٩).

الإسـلام الذي جاء لهدم الوثنية، ونشـر العلم والخير بين الناس، ولا يُعقَلُ أنّ دِينًا جاء لمحاربة الوثنية يحتوي في بعض أركانه على مظاهر للوثنية!

ولذلـك فـإن ما قد يلتبـس على بعض النـاس من وجود وثنيـة في أعمال الحـج مـا هـو إلا نتيجة سـوء فهم للشـريعة الإسـلامية، وعدم تحديـد لمعنى مصطلـح «الوثنية»، حيث تتفاوت فيـه الأفهام والأذهان، وإذا تم الاتفاق على المعنى انحل الإشكال بإذن الله.

فالوثنيـة ـ فـي شـريعتنا ـ: هـي اعتقـادُ النفـع والضـرِّ وأيٍّ مـن خصائص الألوهية لغير الله سـبحانه وتعالى، أو التوجه بأنواع العبادات والشعائر الدينية تعظيمًا وتقربًا لغيره عز وجل.

فيتعلـق قلـب العبـد بقوى متعـددة، يرى فيهـا النجاة والخـلاص والفرج دون الله سـبحانه؛ فحينئـذٍ تكـون الوثنيـة، ويصبـح الإنسـان نهَبًـا لـكل ما هو دون الله عز وجل، في حين أن الإسلام يدعوه إلى توجيه الوجه لإله واحد هو رب السـماوات والأرض وما بينهما، وخالق كل شـيء ومليكه، كما قال إمام الأنبيـاء إبراهيم عليه السـلام: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَاْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٨٠].

ولا شك أن كل عبادة لا بد أن ترتبط بمكان أو زمان، فإذا جاء في الشريعة الإسـلامية تعظيم خاص لمكان العبادة كالمساجد أو مشاعر الحج، أو تعظيم لزمانهـا كرمضان وعشـر ذي الحجة ونحوها؛ فمن الخلـل في الفهم عدُّ تلك الأماكن والأزمنة آلهة دون الله تعالى، واعتبار ذلك رجوعًا عن مبادئ التوحيد

إلـى مهاوي الوثنية الجاهلية؛ فالمعبود المقصـود بالخوف والرجاء والتعظيم واعتقاد التأثير المطلق هو الله عز وجل، وما سوى ذلك من متعلقات حالية أو مكانية أو زمانية إنما هي ظروف لا تُقصد لنفسـها، ولا ينسُـبُ أحدٌ إليها شـيئًا من خصائص الألوهية المطلقة، والناس يتوجهون بالعبادة فيها وعندها، وليس إليها، وفَرقٌ كبيرٌ دقيقٌ بين الحالين.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال العملي ليتضح المقال:

هل يُفهم مِنِ احترام المواطنين في أي بلد من البلدان لأي نُصُب تذكاري بنشـر صوره ووضع علامته في الأوراق الرسـمية ونحـو ذلك بأن هذا عبادة للنُّصُب، وأنه وثنية جاهلية؟! هل يطرَأُ ذلك في أذهان الناس اليوم، أم ثمة فرق دقيق يستشعر به الجميع ما بين الأديان الوثنية وبين تعظيم أماكن ومشاعر معينة، سواء دينية أو وطنية وقومية، هذا مع التحفظ الشرعي على الصور والتماثيل.

وهكـذا نقـول أيضًـا: إن الحج بالمعنى العـام هو التوجه إلـى الله بالدعاء والذِّكـر والذبـح، كلهـا أنـواع تقـرُّبٍ وتعبُّـدٍ لا تُصـرف إلا لله سـبحانه، وإنما الأماكـن والأزمنة ظروف وأوعيـة تُقامُ فيها تلك العبادات، وتُعظَّمُ لتعظيم الله تعالى لها، وليس لاشتمالها على شيء من صفات الربوبية.

فالطواف والسعي عبادة بدنية يُتقرَّبُ بها إلى الله، كلها ذكر ودعاء، والكعبة أو الصفـا والمـروة إنما هي أماكن تُمارَسُ فيها تلك العبادة، ولا يعرِض لقلب أي حـاج أو معتمـر أن لهذه الأماكن تأثيرًا خاصًّا في هذا الكون، أو أدنى قدرة على إحداث النفع والضر.

وكذلك الشأن عند رمي الجمرات، يستشعر الحاج مواقف إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو يُعارض الشيطان، ويخالف وساوسه، ويرجمه بالحجارة، ويُقبل على امتثال أمر ربه، ويُنفِّذ ما أوحاه إليه في رؤياه من ذبح ابنه إسماعيل عليه السلام؛ فيكون ذلك الموقف دافعًا للمسلم في الإعراض عن الباطل وأهله، ومحفزًا له على الإقبال على عبادة الله تعالى، فتجد الحاج عند رمي كل حصاة يُكبِّر الله تعالى، ولا يعتقد لمكان الجمرات شيئًا من الخصائص المتعلقة بالألوهية والربوبية؛ فأي وثنية في هذا الفعلِ حينئذٍ؟!

وتقبيل الحجر الأسود عبادة؛ حيث يُقبِّله المسلم، ويُعظِّمه تقربًا إلى الله تعالى، واتباعًا لرسوله ﷺ في ذلك؛ فلذا شُرع التكبير والتهليل عند استلامه؛ لنفي أي شبهة تعظيم لذات الحجر، عن عُمر رضي الله عنه أنّه جاء إلى الحجرِ الأسودِ فقبَّله، فقال: «إنِّي أعلمُ أنّك حجرٌ لا تضُرُّ ولا تنفعُ، ولولا أنِّي رأيتُ النبي ﷺ يُقبِّلُك ما قبَّلتُك»، متفق عليه.

وقد قال العلماء في ذلك: «إنما قال ذلك عمر؛ لأن الناس كانوا حديثي عهدٍ بعبادة الأصنام؛ فخشي عمر أن يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار، كما كانت العرب تفعل في الجاهلية؛ فأراد أن يُعلِّمَ الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ، لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته، كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان»[(١)].

ويقول القاضي عياض: «فيه أن تقبيله الحجر ليس عبادة له، بل لله تعالى؛

---

(١) فتح الباري (٣: ٤٦٢).

بامتثال أمره فيه، كأمره بسجود الملائكة لآدم، وشُرع مع ذلك التكبير للناس إظهارًا أن ذلك الفعل تذللًا له لا لغيره، وأن التحسين والتقبيح إنما هو من قِبل الشرع، لا مِن قِبل العقل»[1].

والواجب على المسلم دائمًا الإعراض عن الشبهات التي يُثيرها أعداء الإسلام لتشكيك المسلمين بدينهم، ولصرف الناس عنه، وأن يعلم أن الإسلام ـ بكل أحكامه ـ هو الدين الذي ارتضاه الله تعالى لعباده؛ لما فيه من صلاح لجميع شؤون حياتهم، يقول تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

هذا ونُنبِّهُ إلى أن المشروع هو تقبيل الحجر الأسود واستلام الركن اليماني، أما التبرك بالأركان الأخرى، أو بجدار الكعبة، أو التبرك بالعمود المنصوب على جبل الرحمة في عرفات؛ فهو من أفعال العوام التي لم يرد استحبابها في السنة الصحيحة، بل نص الفقهاء على خطأ من يقع فيها، يقول ابن حجر الهيتمي رحمه الله: «ولا يُقبِّل الركنين الشاميين، ولا يستلمهما؛ للاتباع»[2]، أما التزام الملتزَم لأجل الدعاء واللجوء إلى الله تعالى فلا بأس به، والله أعلم.

* * *

---

(١) إكمال المعلم (٤: ١٨٠).

(٢) تحفة المحتاج (٤: ٨٦).

٣٧- مفهوم العبادة في العقيدة الإسلامية وعدم منافاته للتوسل ونحوه:

السؤال:

ما معنى «عبادة الله» في الشريعة الإسلامية؟ وهل كل عمل يقوم به الإنسان يعدُّ عبادة؟ فإن بعض الناس يقولون: لو طلب الإنسان من صاحبه شيئًا أو توسل فإن ذلك يكون شركًا؛ لأنه عبادة لغير الله تعالى.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، العبادة في لغة العرب هي الخضوع والتذلل، جاء في «تاج العروس»: «﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] أي: أطيعوا ربكم، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ أي: نطيع الطاعة التي يُخضَعُ معها، قال ابن الأثير: ومعنى العبادة في اللغة: الطاعة مع الخضوع».

وأمّا العبادة في الشرع فهي الخضوع للمعبود الذي يعتقده العابد إلهًا وربًّا، مع نيته لتلك العبادة وقصده لها، فليست العبادة في الشرع أيَّ خضوع وتذلل، بل هي تذلل وخضوع بشرط اعتقاد ذلك المتذلِّل له إلهًا وربًّا، أو اعتقاد بعض خواص الألوهية فيه، وهذا ممّا لا شك فيه، فالابن مثلًا يتذلل بين يدي والديه، ويخضع لهما، ولا يكون بذلك عابدًا لهما، وأما خضوع عبدة الأصنام مثلًا فهو عبادة لها؛ لأنهم اعتقدوا فيها خواص الألوهية؛ كالرزق والتقدير، وغير ذلك.

جاء في «تحفة المحتاج في شرح المنهاج»[1]: «ونقل الفخر الرازي إجماع

(١) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي (٢: ١٢).

المتكلمين ـ مع أن أكثرهم من أئمتنا ـ على أن من عبد أو صلى لأجل خوف العقاب أو طلب الثواب لم تصحَّ عبادته؛ محمولٌ على من محَّض عبادته لذلك وحده»، وقال ابن قاسم في حاشيته عليه: «لعل الوجه أن يقال: إن أريد بالتمحيض المذكور أنه لم يفعله إلا لأجل ذلك، بحيث إنه لولاه ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله ذلك لذاته، فالوجه صحة عبادته، كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب؛ إذ غاية الأمر أنه تعمد الإخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته، ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الإيمان»؛ فالعبادة ليست صورة فقط، بل هي اعتقاد قلبي.

ومما يدل على أن العبادة ليست صورة فقط، بل اعتقاد قلبي أن الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لسيدنا آدم عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، ولم يكن ذلك السجود عبادة منهم، ولا كانوا يعتقدون آدم إلهًا وربًّا ومعبودًا، بل كان سجودهم تحيةً وتكريمًا وانقيادًا لأمر الله تعالى، وأما الساجد بقصد العبادة فهو يعتقد أن المسجود له إلهٌ وربٌّ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧].

وإذا تبيَّن معنى العبادة في الشريعة الإسلامية، علِمنا أن أفعال الإنسان ليست كلها عبادات، بل منها ما يكون من قبيل العادات، فطلبُ الإنسان من صاحبه أن يُعينه في أمر صعب، أو يُغيثه في موقف عسير؛ ليس من قبيل العبادة، بل هو من قبيل الوسائل والأسباب العادية، والأمور التي جرت بها

عادة الناس فيما بينهم، فلا يجوز أن نقول عن هذا الإنسان: إنه مشرك؛ لمجرد طلبه العون أو الغوث.

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الإنسان المسلم لا يجوز تكفيره بارتكاب المحرمات والكبائر، فكيف بالأمور المشتبهة، أو الأمور التي اعتادها الناس فيما بينهم من العادات الإنسانية، أو الأمور المشروعة في الإسلام؛ كالتوسل بالأنبياء والصالحين، وطلب الشفاعة منهم أو الاستغاثة بهم؟!

قال العلامة القضاعي في «فرقان القرآن»[1]: «أما الشفاعة التي يعتقدها أهل التوحيد وجاء بها الكتاب والسنة فهي بعيدة من هذا بُعدَ الإيمان عن الكفر، والنور عن الظلمة، وهي دعاء الشافع للمشفوع فيه، فيستجيب بفضله لمن شاء، وهو معنى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والمراد هنا بالإذن الرضا، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وكقوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]».

وقد يستدل أهل الغلوّ والتكفير على تكفير المسلمين لمجرَّد توسلهم بالآخرين وطلب الغوث أو الشفاعة منهم بقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، ونسي هؤلاء المغالون أن الكفار إنما كانوا يعبدون الأصنام، ويعتقدون فيها خواص الألوهية، وأن

---

(١) فرقان القرآن للعلامي القضاعي (ص١١٥).

زعمهم الإيمان بالله إنما هو كذب وفجور؛ لذلك ختم الله سبحانه الآية بالشهادة عليهم أنهم كاذبون كفار.

وعليه فإن العبادة هي معنى خاص في الإسلام، يتضمن الخضوع والانقياد، مع اعتقاد الألوهية في المعبود، وقصد التقرب إليه بتلك العبادة، ولا ينطبق ذلك على التصرفات المعتادة بين الناس، ولا نرى مسلمًا يعتقد مثل هذه الاعتقادات، بل المسلمون كلهم يعبدون الله ربًّا، ولا يتخذون إلهًا سواه، فلا يجوز بحال من الأحوال التسرع في وصف المسلمين بالكفر لمجرد معصية حصلت منهم، فضلًا عن وقوع ما هو جائز شرعًا عند جمهور العلماء؛ كالتوسل بالأنبياء والمرسلين والأولياء الصالحين، والله تعالى أعلم.

* * *

٣٨- أين الله من الظلم والقتل والعدوان ؟

السؤال:

أين الله ممّا يجري في العالم من ظلم الأبرياء وسفك الدماء وانتهاك الحقوق وتسلط الأقوياء على الضعفاء بغير وجه حقّ؟

الجواب وبالله التوفيق:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، ما يقع في الدنيا من الحروب والقتل والظلم وتسلط الأقوياء على الضعفاء ليس آخر الأمر، بل إنّ وراء ذلك حسابًا عسيرًا يوم القيامة يلاحق كل ظالم وقاتل ومسيء، يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ

فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ويقول النبي ﷺ في وصف كمال العدالة يوم القيامة وانتصاف المظلوم من ظالمه: «لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إلى أهلِها يَومَ القِيامَة، حَتَّى يُقادَ لِلشّاةِ الجَلحاء، مِنَ الشّاةِ القَرناء» رواه مسلم.

وأما السؤال: أين الله من الظلم والقتل والعدوان؟

فجوابه أن الله سبحانه جعل هذا القتل والعدوان سببًا في رفعة درجات المظلومين يوم القيامة، وسببًا في تعذيب الظالمين في الدنيا والآخرة، يقول الله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ وَلَا مَخۡمَصَةٞ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوۡطِئٗا يَغِيظُ ٱلۡكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنۡ عَدُوّٖ نَّيۡلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٞ صَٰلِحٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، ولو أنّ الله سبحانه وتعالى منع كل ظلم بقدرته لم يكن للتكليف معنًى في هذه الدنيا، ولكان هذا مؤديًا إلى تراخي الناس في أداء الحقوق والسعي إليها، ولكانت الدنيا مرتعًا وخيمًا للشهوات الدنيئة حيث يأمن كلُّ أحد من كل صعوبة، وتصير الدنيا للدعة والراحة بلا أي معنًى للتفاضُل بين الناس، فكأن هذا السائل يتصوَّر دنيا تناسب وهمه وشهوته وقلة حيلته، دنيا لا مرض فيها ولا عرض ولا ابتلاء ولا فقر ولا موت ولا ألم، فهذا السؤال باطل جملةً وتفصيلًا، ويدلّ على وهن النفس وقلة العزم وضعف العقل.

ومنهج الحياة الذي ارتضاه الله تعالى هو تمكين الإنسان من تدبير أمور معيشته وعلاقته بالآخرين بكلّ عدلٍ وإنصاف، بحيث لا يظلم نفسه ولا يظلم أحدًا من إخوته في الإنسانية، وقدرة الإنسان على ذلك هي منحة ربانية من الله تعالى، حيث أنعم على الإنسان بالعقل والاختيار، يقول الله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ عَيۡنَيۡنِ * وَلِسَانٗا وَشَفَتَيۡنِ * وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: ٨-١٠].

فإذا صدر من الإنسـان تصرّف باطل فاللوم راجع على ذلك الإنسـان الذي أسـاء، وليـس اللـوم راجعًا على الله سـبحانه وتعالى، بـل إن الله عز وجل جعل الإنسان الذي لا يحتكم إلى العقل والرشاد من جملة البهائم والدواب، يقول الله سـبحانه: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقـد أوضح الله تعالـى هذه القضية في القرآن الكريم، وبيَّن سـبب إرادته لإجراء أمور الدنيا على منهج التكليف والابتلاء والصبر، فقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢٠]، والمعنى أن الله تعالـى لـو أراد لجعلَ رسـله من الملائكة في رتبة عالية لا يمكن للبشـر إلا أن يستجيبوا لهم خوفًا وقهرًا واضطرارًا، لكن الله تعالى أراد في حكمته أن يجعل الأمـر اختياريًّا، وجعل الناس يصطدم بعضهم ببعض، ليتخذ كل واحد موقفه الذي سيحاسب عليه.

وكذلـك لـو أراد الله تعالى أن يمنع الناس مـن الاقتتال لفعل، ولو أراد أن يكفّ يد الظالم لفعل، وهو القائل سـبحانه: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، والقصـد مـن حصول هذه المصائب اختبار المؤمنين، يقول الله تعالى في بيان ذلك: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۞ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢، ٣]، وإنّما يُمكِّـن الله الظالم من الظلم ليأخذه بعد ذلك بجريرة ظلمه، ويرفع المظلومين

درجـات يوم القيامـة، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۞ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص:٥-٦].

وعليـه؛ فـإنّ الله عز وجل عالم بـكل ما يجري في الكون، بل لا تكون في العالـم كائنـة إلا بـإرادة الله تعالى وقدرتـه، ومن ورائها مـن الأحكام والحكم والتدبيـرات الإلهيـة مـا يخفـى على ظاهـر العقـول، ولا يدركـه إلا أصحاب البصائر النورانية من أهل اليقين والإيمان، وواجب المؤمن تجاه ما يجده من المصائب والمصاعب والابتلاءات أن يصبرَ ولا يجزع، ويأخذَ بأسباب القوة والمنَعـة التي تجعله فوق اعتداء المعتدين ومطامع أهل الكفر والطغيان. والله تعالى أعلم.



فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

